

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون



الجلسة العامة ٢٧

الخميس، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البندان ٥٣ و ٥٤ من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي دول مجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي الثامن للمحكمة الجنائية الدولية (A/58/140)

تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي العاشر للمحكمة الدولية (A/58/297)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن استرعي انتباه الوفود إلى خطأ تقني في الوثيقة A/58/297. فالاسم الرسمي لمحكمة يوغوسلافيا السابقة مقتبس على نحو خطأ في الوثيقة. وينبغي أن يقرأ الاسم كما يلي: ”المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١“ وسيصدر تصويب لذلك الغرض قريباً. أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتارو (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الأمانة العامة، أود أن أعترض على الصيغ المتأخر لتقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علماً بالتقرير السنوي الثامن للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا؟

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



٢١ متهما، منذ أن بدأت المحاكمات الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

وقد بدأت محاكمتان كبيرتان، تشملان جملة ١٠ متهمين، في الولاية الثانية وما زالتا مستمرتين الآن. وذلك يرفع إجمالي عدد المتهمين الذين استكملت محاكمتهم أو على وشك الاستكمال إلى ٣١ متهما. ومنذ بداية الولاية الثالثة، في حزيران/يوليه من هذا العام، بدأت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا محاكمتين جديدتين، تشمل كل واحدة منهما متهما واحدا. وقد اختتم الادعاء العام قضيته في هاتين المحكمتين. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر البدء في إجراء محاكمتين، تشمل كل واحدة منهما أربعة متهمين، في تشرين الثاني/نوفمبر. وبالتالي، بنهاية عام ٢٠٠٣، ستستكمل قضايا إجمالي ٤١ متهما أو ستكون على وشك الاستكمال. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أصدرت دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا حكمين. وهناك حاليا ثلاثة أحكام أصدرتها الدائرة الابتدائية في مرحلة الاستئناف. وأود أيضا أن أذكر أن التعاون ممتاز مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورئيسها.

وكان البدء في إجراء أربع محاكمات جديدة، تشمل ١٠ متهمين، خلال النصف الثاني من ٢٠٠٣، نتيجة لانتخاب الجمعية لمجموعة ١٨ من القضاة المخصصين في حزيران/يونيه هذا العام. وقد تولى أول قاض مخصص منصبه في أروشا في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، كما سيصل الثلاثة الآخرون إلى هناك في فترة أسبوعين. وسيشارك هؤلاء القضاة المخصصون الأربعة في أربع محاكمات. وأود أن أشكر الجمعية على جعلها إحراز المزيد من التقدم أمرا ممكنا.

ومع ذلك، ما زال الكثير من العمل ينتظر. ففي الوقت الحالي، هناك ٢٢ محتجزا ينتظرون المحاكمة. والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا حريصة على أن تبدأ تلك المحاكمات

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بالتقرير العاشر للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد أريك موز، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد موز (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخطب الجمعية وأن أعرض التقرير السنوي الثامن للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويغطي التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ولكنه أيضا يوفر فرصة لتقييم النتائج المحرزة خلال الولاية الثانية للقضاة التي استمرت لفترة أربعة أعوام، من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٣، في ظل رئاسة سلفي، السيد بيلاي. كما سأقدم تقريرا عن آخر التطورات بشأن الأنشطة التي جرى القيام بها خلال الأشهر الأربعة الأولى من الولاية الثالثة وأبين بعض تقديراتنا للاحتتمالات في المستقبل.

في عام ٢٠٠٣، تحني المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ثمة العمل الشاق في الأعوام السابقة. وحتى الآن، صدرت ثلاثة أحكام في هذه السنة تشمل أربعة متهمين. وقد صدر الحكم الأول في هذه السنة في شباط/فبراير. أعقبه إصدار حكمين إضافيين في أيار/مايو كما أن من المتوقع إصدار أربعة أحكام أخرى، تشمل ثمانية متهمين، بنهاية العام أو في وقت مبكر جدا في العام القادم. ويبلغ إجمالي عدد الأحكام التي أصدرت نتيجة للمحاكمات التي عقدت في الولاية الثانية تسعة أحكام، تشمل ١٤ متهما. وذلك يبرز زيادة بنسبة ١٠٠ في المائة في عدد المتهمين الذين حوكموا خلال الولاية الثانية للمحكمة، مقارنة بعدد الذين حوكموا خلال ولايتها الأولى، من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩. ويعني ذلك أن المحكمة قريبا ستكون قد أصدرت ١٥ حكما، تشمل

لا يمكن إلا إحالة حوالى ثمانية متهمين آخرين إلى المحاكمة، من إجمالي ما أقصاه ١٦ متهما ما زالوا فارين وما أقصاه ٢٦ مشتبهاً فيهم لم يُعتقلوا. وقد يلزم تنقيح هذه التوقعات. وقد تتسبب ظروف غير متوقعة في إحداث حالات تأخير. ولكن بزيادة عدد القضاة المخصصين من أربعة إلى تسعة ستكون المحاكمة في وضع أفضل لإنهاء أغلب المحاكمات بحلول الموعد المستهدف وهو عام ٢٠٠٨.

لقد قرر مجلس الأمن في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) تعيين مدع عام منفصل للمحاكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأود أن أشكر المدعية العامة السابقة، السيدة كارلا ديل بونتي، على إسهاماتها الكبيرة في المحاكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأسعدني جدا أيضا الترحيب بالمدعي العام الجديد، السيد حسن جالو، عندما تبوأ منصبه في أروشا في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

وأثناء الفترة قيد الاستعراض، نُفذ عدد من الإصلاحات بهدف زيادة تحسين الكفاءة. وإنشاء ما تُسمى بلجنة المحاكمات الجديدة، المؤلفة من ممثلين من جميع فروع المحاكمة الثلاثة، قد يسر بدء المحاكمات الأربع الجديدة التي أُشرت إليها من فوري. وأثناء المحاكمة، يتم الآن توفير وقت ثمين من خلال الترجمة الفورية من لغة كينييارواندا إلى الانكليزية والفرنسية في جميع دوائر المحاكمة. ولم يكن الوضع كذلك في السابق. علاوة على ذلك، اعتمد القضاة تعديلات عديدة للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. ومما كان له أهمية خاصة تعديل القاعدة ١٥ مكرر، الذي يمكن من الاستمرار في المحاكمة بقاض بديل حين يصاب قاض بالمرض أو يتوفى أو لا يُعاد انتخابه، وبذلك تم الاستغناء عن الحاجة إلى بدء المحاكمة من جديد. وبالفعل طبق هذا الحكم. وكان أحد التعديلات الأخرى وضع إجراء لتيسير اتفاقات الإقرارات في القضايا التي أعرب فيها المتهم عن نيته الإقرار بالذنب. وفي هذا السياق، أود أن أسترعي

حالما تكون لها القدرة على فعل ذلك. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، طلبت المحكمة من مجلس الأمن أن يزيد من عدد القضاة المخصصين الذين يمكنهم العمل في أي فترة واحدة من الساعة الرابعة إلى الساعة التاسعة. ولا يمكنني المبالغة في التشديد على أهمية ذلك الاقتراح، الذي سيزيد قدرات المحاكمة الجنائية الدولية لرواندا من أربعة إلى ستة أقسام دائمة للدائرة الابتدائية. وبالتالي ستحظى المحاكمة الجنائية الدولية لرواندا بنفس القدرات القضائية لإجراء المحاكمات الابتدائية التي تحظى بها المحاكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وسيكون الإصلاح الكبير الآخر هو زيادة أهلية القضاة المخصصين للقيام بالإجراءات السابقة للمحاكمة. وقد قدم طلب لهذا الغرض إلى مجلس الأمن في أوائل شهر أيلول/سبتمبر. وهذان التعديلان القانونيان أساسيان لاستكمال ولاية المحاكمة في الوقت المناسب.

وفي بداية الولاية الثالثة للمحاكمة الجنائية الدولية لرواندا، رأت المحاكمة أن من الأولوية صياغة استراتيجية لإنجاز أعمالها. وقدمت الصيغة الأولى إلى مقر الأمم المتحدة في تموز/يوليه؛ وكانت قد أعدت في سياق قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٥٧. وأُرسلت نسخة منقحة إلى مجلس الأمن في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وستصدر بوصفها الوثيقة S/2003/946. وتراعي تلك الوثيقة المنقحة قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، الذي طالب فيه المجلس محكمتي يوغوسلافيا السابقة ورواندا باتخاذ جميع التدابير الممكنة لإنهاء جميع أنشطة محاكمات المرحلة الابتدائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨.

وفي استراتيجية الإنجاز، يُقدر أنه بإضافة أربعة قضاة مخصصين ستمكن المحاكمة الجنائية الدولية لرواندا من إنهاء جميع المحاكمات الجارية حالياً، بالإضافة إلى القضايا التي تخص المحتجزين الـ ٢٢ الآخرين، بحلول عام ٢٠٠٧. ولكن، بحلول عام ٢٠٠٨ - وهو الموعد المحدد من مجلس الأمن -

في عام ٢٠٠٢، واجهت المحكمة الدولية لرواندا صعوبات بشأن مجيء الشهود من رواندا. ويسعدني الآن كثيرا أن أبلغكم بأن الوضع قد تحسن. فمنذ شهور عديدة يأتي الشهود بانتظام من كيغالي إلى أروشا. وتريد المحكمة الدولية لرواندا الحفاظ على علاقة منسجمة تسهل على المحكمة الإسهام في المصالحة داخل رواندا وتطوير هذه العلاقة. وسعدنا كثيرا في الآونة الأخيرة بلقاء فريقين من عشرة مسؤولين قضائيين روانديين، يتألف كل فريق من قضاة ومدعين عامين ومسؤولين من وزارة العدل، ونأمل أن يزور المحكمة قريبا ممثلون آخرون للمجتمع الرواندي.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأن أحداث عام ١٩٩٤ قد أفضت إلى ظهور ثلاث مجموعات من الإجراءات القضائية. فعلى الصعيد الوطني، تم استكمال المحاكم الرواندية العادية بإنشاء ما يسمى بمحاكم غاكاكا على أساس العدالة التقليدية، والتي تشمل القضاة غير المحترفين والاعترافات والمصالحة. وعلى الصعيد الدولي، تجري المحكمة الدولية لرواندا محاكمات تشمل القادة المزعومين في عام ١٩٩٤. وهذه الإجراءات الثلاثة ليست متنافية، بل هي متكاملة ويمكنها جميعا الإسهام في العدالة والمصالحة في رواندا. وأود أيضا التذكير بأنه في عام ٢٠٠٠ أعربت المحكمة الدولية لرواندا عن تأييد مبدأ التعويض، أو بالأحرى بدل أضرار، للضحايا. ولكن مسؤولية النظر في دعاوى كل تعويض وتقييمها ليست مهمة المحكمة. ويسعدني ملاحظة أن رئيسة لجنة حقوق الإنسان، الموجودة حاليا في أروشا، قد التزمت هذا الأسبوع بمناصرة إنشاء صندوق استئماني خاص لضحايا الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

أخيرا، أود أن أعيد التأكيد على تقديرنا لبنين وسوازلند ومالي على دخولها في اتفاقات لتعزيز الأحكام الصادرة عن المحكمة الدولية لرواندا. وقد استلمت مالي

انتباه الجمعية إلى اختلاف هام بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. إذ لم يقر بالذنب سوى ثلاثة متهمين في المحكمة الدولية لرواندا، بينما نجد العدد المقابل في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ١٥ متهما. وأخيرا، أود أن أذكر أن القضاة ينظرون الآن في مقترحات مقدمة من فريق عامل بهدف تعجيل الإجراءات التمهيدية السابقة للمحاكمة.

وعُدلت القواعد لإنشاء مجلس تنسيق مؤلف من الرئيس والمدعي العام ورئيس قلم المحكمة. وحقق هذا الجهاز الجديد بالفعل الهدف منه، وهو تيسير تنسيق أنشطة الفروع الثلاثة للمحكمة الدولية لرواندا.

إن العدالة الجنائية الدولية ضرورية، ولكنها مكلفة. والجزء الهام من النفقات يخص محامي الدفاع. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، اتخذت هذه الجمعية القرار ٥٧/٢٨٩، الذي يطلب تقريراً عن نظام محكمتنا للمساعدة القانونية. وبناء عليه، عُيّن مستشار، وهو قاض بريطاني، لإعداد تقرير وتقديم توصيات بشأن تحسين نظامنا للمساعدة القانونية. وعلى أساس وثيقته المفيدة جدا، قدم قلم المحكمة مؤخرا تقريره إلى مقر الأمم المتحدة عن التقدم المحرز في المحكمة لإصلاح برنامج المساعدة القانونية. واتخذت بالفعل إجراءات بشأن بعض توصيات المستشار وتجري متابعة المقترحات الأخرى. وينبغي أن أذكر أن التجربة في كل من المحكمة الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تثبت أنه لا توجد أجوبة سهلة هنا. وستواصل المحكمة الدولية لرواندا البحث عن حلول تخفض النفقات ولكن من دون المساس بالحقوق في الدفاع الفعال. وأود أن أشيد أيضا بإسهام محامي الدفاع في تحقيق محاكمة عادلة ضمن فترة معقولة.

والحكمة العادلة. وقد واصلنا بذل جهودنا لكي نمكن محكمتنا من إحالة بعض القضايا المرفوعة ضد متهمين من المستويين المتوسط والأدنى إلى محاكم في دول يوغوسلافيا السابقة، لا سيما محاكم البوسنة والهرسك.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وبل نحتاج إلى المزيد من العمل لتحسين كفاءة إجراءاتنا. ويجب أن ننطلق بسرعة كاملة في بذل الجهود للمساعدة على إنشاء محاكم وطنية في إقليم يوغوسلافيا السابقة، قادرة على النظر في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية بعدالة وبدون أي صبغة تحيز عرقي أو ديني أو قومي. ويجب أن نضاعف جهودنا لكفالة أن تتلقى شعوب جمهورية يوغوسلافيا السابقة بيانا متوازنا وأميناً عن عمل محكمتنا. ويتعين علينا أيضاً أن نحث على التعاون التام - وأكرر التام - من جميع الدول الأعضاء ولا سيما دول يوغوسلافيا السابقة، لكي نتأكد من تحقيق العدالة لآلاف وآلاف ضحايا الصراع اليوغوسلافي الذين فقدوا حياتهم وأحبائهم وممتلكاتهم ورفاهيتهم المادية والنفسية.

واسمحوا لي أن أبدأ ببعض إنجازات المحكمة الرئيسية أثناء العام المنصرم. وقد وصلت سرعة أنشطة المحكمة إلى أعلى مستوى لها. وتواصل المحكمة الوفاء بالتزاماتها التي قطعناها لجلس الأمن. وإذ تعقد المحكمة جلسات صباحية وجلسات بعد الظهر في قاعاتها الثلاث، أصبحت دوائرها الابتدائية تجري ما بين أربع وست محاكمات في وقت واحد. وأثناء السنة قيد النظر، نظرت في ٢٩ قضية حسب حيثياتها وأيضاً ثلاث قضايا تتعلق بعدم احترام المحكمة وأصدرت أربعة أحكام نهائية حسب الحثيات أو أحكاماً بالعقوبة.

واستمرت محاكمة سلودوبان ميلوسيفيتش، الرئيس السابق لدول جمهورية يوغوسلافيا أمام الدائرة الابتدائية الثالثة. وقد أدت صحة المتهم إلى تأخيرات كثيرة، وأود أن

خمسة مدانين. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، وقّعت المحكمة الدولية لرواندا اتفاقاً مع فرنسا لإنفاذ أحكام صدرت عن المحكمة. ومن المرجح إبرام اتفاقات مماثلة مع بلدان أخرى. وأشكر أيضاً جميع الدول الأعضاء على تعاونها، بما في ذلك تعاونها في عمليات الاعتقال وتسليم المدانين وسفر الشهود. وتشكر المحكمة أيضاً الأمين العام، السيد كوفي عنان، على دعمه المستمر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد تيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيد ميرون (تكلم بالانكليزية): إنه لمن عظيم شرفي أن أحاطب هذه الجمعية الموقرة لعرض التقرير السنوي العاشر للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. واسمحوا لي أولاً أن أعرب عن عميق تقديري للدعم الذي ظلتم تقدموه، أنتم الجمعية العامة، للمحكمة.

وأود أن أشيد بحكمة وإخلاص سلفي الرئيس السابق للمحكمة، كلود جوردا من فرنسا. فقد شغل القاضي جوردا منصب رئيس المحكمة أثناء فترة طويلة من المدة التي سأقدم التقرير عنها لكم اليوم.

وتلك الفترة، من آب/أغسطس ٢٠٠٢ حتى تموز/يوليه ٢٠٠٣، كانت فترة تقدم وإنجاز كبيرين للمحكمة. فقد نظرت الدوائر الابتدائية ودوائر الاستئناف لدينا في قضايا أكثر عدداً من أي وقت مضى. وقرر عدد متزايد من المتهمين الإقرار بالذنب وأعربوا عن أسفهم على جرائمهم وعرضوا تقديم المساعدة للدعاء في قضايا أخرى. وقد قدم عدد كبير من كبار منتهكي القانون الإنساني الدولي إلى العدالة. وتنفيذاً لاستراتيجيتنا الرامية إلى إنهاء عمل المحكمة في الوقت المناسب وعلى نحو منصف، ظللنا نجري إصلاحات داخلية بغرض تحسين كفاءة إجراءاتنا، مع مراعاة الدقة للمعايير الدولية للإجراءات القانونية المتعارفة

ذلك، من الناحية العملية، يؤدي التعاون الذي تكفله اتفاقات الإقرار بالذنب، وهي بالطبع ليست ملزمة للمحكمة، دورا مهما في ضمان إدانة مشاركين أكثر أهمية في الجرائم الواسعة النطاق، ويسهم توفير الوقت والموارد الناتج عن تفادي المحاكمة في بعض القضايا بشكل كبير في قدرة المحكمة على الالتزام بالمواعيد الزمنية أشار إليها مجلس الأمن لاستكمال عملها.

وبأخذ تلك المواعيد النهائية في الحسبان، عملت المحكمة جاهدة طوال العام الماضي هذا لكي تدفع إلى الأمام استراتيجيتها لإتمام عملها، وهي خطة للإصلاح الداخلي والمبادرات الخارجية تهدف إلى تمكين المحكمة من إنهاء عملها في إطار المواعيد النهائية التي حددها مجلس الأمن.

و داخليا، نفذنا سلسلة من الإصلاحات القضائية تهدف إلى تحسين كفاءة إجراءاتنا. وأهمها إلغاء الحظر المفروض على القضاة المخصصين للنظر في الإجراءات التمهيدية السابقة للمحاكمة. ونتيجة لحدث مني وبناء على توصية سلفي القاضي كلود جوردا، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٤٨١ (٢٠٠٣) الذي يعدل النظام الأساسي للمحكمة ليسمح للقضاة المخصصين بالقيام بالإجراءات التمهيدية السابقة للمحاكمة. وقد مكن هذا الإصلاح القضاة المخصصين من استخدام وقتهم على نحو أفضل وتعزيز إسهاماتهم المهمة بالفعل في عمل المحكمة مما ساعد على استكمال القضايا بسرعة أكبر.

وفي الجلسات العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وتموز/يوليه ٢٠٠٣، اعتمد القضاة عددا من التعديلات للقواعد الإجرائية للمحكمة تهدف إلى تحسين الكفاءة. أحدها ينقح الأساليب التي تمكن من مواصلة المحاكمة حينما لا يستطيع أحد القضاة الذين ينظرون في القضية مواصلة العمل وبذلك تقل مخاطر المحاكمات المغايرة

تعرف الجمعية أنها قضية معقدة على غير العادة. فهي تضم معا ما كان يشكل ثلاثة لوائح اتهام منفصلة بشأن كوسوفو وكرواتيا والبوسنة، وتشمل ٦٦ اتحاما، ويشهد فيها مئات الشهود، وبها وثائق يبلغ عددها عشرات الآلاف من الصفحات يجب ترجمة معظمها من الصربكرواتية إلى الانكليزية والفرنسية وهما لغتا العمل في المحكمة. ولكن مرافعة الاتهام ستنتهي قريبا، وبدأ وضع الجدول الزمني لمرافعة الدفاع.

وأیضا انتهت دائرة الاستئناف من النظر في عدد أكبر من الاستئنافات مما كان في السنوات الماضية. فأنهاء الفترة قيد النظر، انتهت دائرة الاستئناف من ٣٦ استئنافا تمهيديا، وطلبت لإعادة النظر في الدعوى، وإجرائين يتعلقان بعدم احترام المحكمة، وأصدرت حكما حسب الحثيات.

وتلقت الدوائر الابتدائية أيضا عددا متزايدا من الإقرارات بالذنب نتيجة لاتفاقات الإقرار بما في ذلك إقرار من بيليانا بلافسييتش، الرئيس المشارك السابق لجمهورية صربسكا. وقد أقر بالذنب حتى الآن ١٦ متهما أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، وإني أقر بأنه نظرا للطابع الفظيع للجرائم المرفوعة إلى المحكمة، ولأن أدوار المحكمة تشمل توفير نوع من التعويض للضحايا وتسهم في إعداد سجل دقيق للمآسي المروعة، يتردد البعض في اللجوء بشكل متواتر إلى اتفاقات الإقرار بالذنب. وبالتأكيد فإن هذه الشواغل مشروعة ويمكن تفهمها. ولكنني أعتقد أن اتفاقات الإقرار يمكن أن تؤدي دورا بناء بإقرار المتهمين بمشاركتهم في ارتكاب الجرائم التي اعترفوا بذنوبهم فيها وإعراهم الصادق عن أسفهم على اقترافها.

وفي بعض القضايا، قد يوفر الإقرار السريع والواضح بالذنب تعزية للضحايا بنفس القدر أو أكثر مما قد يحصلون عليه من الإدانة بعد ادعاءات متكررة بالبراءة. وعلاوة على

المتهمين بارتكاب جرائم ضد النظام العام الدولي. ولدي المدعية العامة، بطبيعة الحال، السلطة لاختيار الأفراد الذين سيحاكمون أمام المحكمة. وبالتالي، فإنه بصفة أساسية، من مسؤولية المدعية العامة ضمان الامتثال لتوجيه مجلس الأمن بأن تركز المحكمة على اتهام ومحاكمة أكبر الزعماء المشتبه فيهم بأنهم أكثر الناس مسؤولية عن الجرائم الواقعة في إطار اختصاص المحكمة.

وبينما نسعى بكل الطرق الممكنة إلى تنفيذ أهداف إنجاز كل المحاكمات بنهاية سنة ٢٠٠٨، وكل الاستئنافات بنهاية سنة ٢٠١٠، لا يمكن للمرء أن يتوقع بشكل دقيق موعد إنجاز الإجراءات القضائية. فقد تؤثر على النتيجة عوامل عديدة. وبعض هذه العوامل المؤثرة يقع في إطار سلطة المحكمة، والبعض الآخر ليس كذلك؛ وبالنسبة للمجموعة الأولى، يقع البعض في إطار سلطة القضاة ويقع البعض الآخر في إطار سلطة المدعية العامة.

ويسرني أن أقول إننا ينبغي أن نتمكن من إنجاز محاكمة كل الأفراد الذين هم حاليا رهن الاعتقال لدى المحكمة، بمن فيهم المفرج عنهم إفراجا مؤقتا - سواء كانوا الأفراد الذين بدأت محاكمتهم فعلا أو الذين يمرون بإجراءات ما قبل المحاكمة - بحلول الموعد النهائي المحدد له عام ٢٠٠٨.

وعرائض الاتهام المؤكدة فعلا تشمل ١٧ فردا إضافيا لم يقبض عليهم. وكلما تم تسليم الهاربين بسرعة، زاد عدد الإقرارات بالذنب التي نلقاها؛ وكلما زاد عدد القضايا التي يمكن إحالتها إلى سرايفو، أمكننا الانتهاء من المحاكمات في تلك القضايا بشكل أسرع. ورهنا بمجموعة متنوعة من الظروف، ربما يمكن إكمال محاكمات بعض المتهمين الهاربين في حدود الإطار الزمني المتمثل في الموعد النهائي في عام ٢٠٠٨، لكن لن يمكن إكمالها جميعا بحلول ذلك الوقت.

للقانون وإعادة المحاكمة. وثمة تعديل آخر يعطي الدوائر الابتدائية سلطة زائدة لوضع حدود لنطاق مرافعة الاتهام، مما يؤدي إلى تفادي تقديم أدلة زائدة عن الحاجة ومضيعة للوقت

ومن الناحية الخارجية، شهدت السنة الماضية تقدما رئيسيا لاستراتيجية الاستكمال من خلال وضع خطة لاستحداث دائرة خاصة لجرائم الحرب في محكمة الدولة باليوسنة والهرسك. وسيوفر إنشاء دائرة جرائم الحرب في سرايفو محكمة يمكن أن تحيل إليها المحكمة الجنائية الدولية عددا من القضايا المتهم فيها أفراد من المستوى الأدنى أو المتوسط. وتوقعا لإنشاء الدائرة عدل قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، المادة ١١ مكرر في اجتماع عام استثنائي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ لوضع المعايير التي يجب الوفاء بها قبل إحالة أية قضية إلى المحكمة الوطنية بعد أن يتأكد الاتهام.

وبعد أشهر من المفاوضات، اتفق القاضي جوردا، في شباط/فبراير ٢٠٠٣، مع مكتب الممثل السامي على إنشاء الدائرة الجديدة. وفي آب/أغسطس، أضاف مجلس الأمن موافقته عن طريق إصدار القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، وسيعقد مؤتمر للمانحين يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر بالمحكمة في لاهاي، وستضع سلسلة من الأفرقة العاملة، المكونة من أفراد من مكتب الممثل السامي، والمحكمة والمنظمات المهتمة الأخرى السياسات المفصلة اللازمة لتشغيل دائرة جرائم الحرب.

على الرغم من أن استراتيجية الإنجاز حققت خطوات كبيرة في العام الماضي، فلنني أتطلع إلى حدوث تطورات هامة بنفس القدر في العام القادم. أولا، كما أوضح مجلس الأمن في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، تتطلب استراتيجية الإنجاز مواصلة تركيز مهمة المحكمة على محاكمة أهم

وينبغي أن نتمكن من بدء إحالة بعض القضايا بحلول عام ٢٠٠٥.

ثالثا، نحن نواصل البحث عن سبل لتبسيط إجراءاتنا. وقد قمت بتنشيط لجنة للقضاة تسمى الفريق العامل للممارسات القضائية، بإعطائها ولاية لوضع وتحليل مقترحات لتقصير مدد المحاكمات والتعجيل بسماع الاستئنافات. ووزعت المدعية العامة مؤخرا مجموعة من المقترحات تهدف إلى نفس الشيء، ويدرس القضاة بشكل نشط عددا منها ويعيدون صياغته. وتنتظر لجنة القواعد التابعة للقضاة في بعض هذه المقترحات التي قدمتها المدعية العامة بطريقة نشطة. وستوصي اللجنة بمجموعة من الإصلاحات الرامية إلى تحسين قواعد الكشف عن المعلومات، وإدارة ما قبل المحاكمة، وعرض الأدلة على القضاة ذلك خلال الاجتماع العام العادي في كانون الأول/ديسمبر. والهدف هو تحقيق التوازن بين مصالح المدعية العامة والمتهمين حتى تصبح مهمة المدعية العامة سهلة، بينما تظل حقوق المتهمين في محاكمات عادلة محمية.

منذ عشر سنوات، أنشأ مجلس الأمن المحكمة بهدف القضاء على الإفلات من العقاب على ارتكاب أعمال وحشية جماعية وانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. وخلال العقد الماضي، وبتأييد الجمعية المستمر، أسهمت المحكمة إسهاما كبيرا ودائما في تحقيق العدالة لشعب يوغوسلافيا السابقة. بمحاسبة عدد كبير من المتهمين ذوي الرتب العليا.

إن ضمان تحقيق العدالة يتطلب عملا ماهرا، ليس من جانب قضاة المحكمة فحسب، وإنما من موظفيها أيضا. وسيكون من الصعب أكثر فأكثر - بخاصة وقد اقترب إنجاز عمل المحكمة - الاحتفاظ بموظفين ذوي كفاءة عالية وجذبهم ما لم تتح لهم فرص للتقدم. وإنشاء ولايات جنائية

إن تسليم الهاربين، بطبيعة الحال، خارج عن سيطرة المحكمة. وهو يعتمد قبل كل شيء على تعاون دول جمهورية يوغوسلافيا السابقة. وإني أشرك أسلافي في حث الجمعية على حض كل الدول الأعضاء على التعاون تعاوننا كاملا وسريعا مع عمل المحكمة.

سافرت مؤخرا إلى بلغراد، في أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس للمحكمة، وقد شجعتني روح التعاون الظاهرة مع المحكمة. وهذه بداية طيبة. لكن لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به - بخصوص إلقاء القبض على الهاربين، والحصول على الأدلة وتيسير شهادة الشهود، وبخاصة من المسؤولين الحاليين والسابقين.

لا بد لي من أن أبلغ الجمعية بأنه لن يكون من الممكن، استنادا إلى التوقعات الحالية، استيعاب متهمين جدد في الإطار الزمني الذي حدده المجلس. وأقول هذا في الوقت الذي أدرك فيه تماما أن من اختصاصات المدعية العامة أن تختار الأفراد الذين ستصدر بشأنهم عرائض اتهام، وأنه إذا كان للدعاء دليل كاف لإثبات الدعوى مبدئيا، فإنه يجب علينا، نحن القضاة، أن نؤكد عرائض الاتهام. ومع ذلك، هناك شيء ينبغي أن يكون واضحا جدا هو أنه بمجرد تقديم عرائض اتهام وتأكيد القضاة لها، يجب بدء العملية القانونية، ويجب أن تسير في مجراها، وفقا للقانون الواجب التطبيق ومقتضيات المحاكمة العادلة. والتطبيق الصارم للمواعيد المستهدفة لاستراتيجية الإنجاز يجب ألا - وأكرر، يجب ألا - يؤدي إلى الإفلات من العقاب، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لأكبر الزعماء المشتبه فيهم بأنهم أكثر الناس مسؤولية عن الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة.

ثانيا، كما ذكرت منذ لحظة، فيما يخص دائرة جرائم الحرب في سراييفو، نحن ننتقل من الخطط إلى العمل.

العملية الأساسية المتمثلة في جعل نظام العدالة الجنائية الدولي فعالاً، وحفز الدول على النهوض بمسؤولياتها في أن تقدم للعدالة الأشخاص الذين ارتكبوا أعمالاً خسيصة وفظائع ضد أناس آخرين.

ونعترف أن الأحكام والقرارات الممتازة التي أصدرتها المحكمتان أسهمت، وستظل تسهم في تطوير فقه القانون الدولي المتعلق بمحاكمة المجرمين الدوليين. ومما لا شك فيه أن السوابق القانونية التي وضعتها المحكمتان ستزيد أيضاً من استكمال السوابق القانونية المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بالإجراءات والولاية والمسائل الموضوعية. وهذا بدوره سيمهد الطريق أمام عمل المحكمة الجنائية الدولية في المستقبل.

سأعلق أولاً على أنشطة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

يسرنا أن نلاحظ استمرار أعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بكفاءة، وأن نلاحظ التحسينات التي مكنتها من الإسراع في عملها. وتوفير الترجمة الفورية والتغييرات التي أدخلت على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لتيسير إجراءات الدعاوى، من التحسينات التي نرحب بها والتي ستسهم فعالاً في تجنب إطالة المحاكمات على نحو غير ضروري. ونذكر أنه قد أوليت عناية فائقة لتحقيق توازن بين الكفاءة في الإسراع في المحاكمات وإجراءات المحاكمة العادلة.

ونرى أن التوقيت كان ملائماً لإنشاء مجلس التنسيق لتيسير التنسيق بين أجهزة المحكمة الثلاثة؛ ولجنة إدارة للإشراف على أنشطة القلم المتعلقة بتقديم الدعم الإداري والقضائي لدوائر المحكمة وللقضاة؛ وقسم العلاقات الخارجية والتخطيط الاستراتيجي لتعزيز التعاون بين المحكمة والحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

إضافية يحدث ضغطاً إضافياً في هذا الشأن. وآمل أن يدرك أعضاء الجمعية ومجلس الأمن أهمية هذه المسألة، ويؤيدوا مقترحاتنا الخاصة لمعالجتها.

اسمحوا لي أن أختتم بالقول بأننا إذا أردنا أن ننجز مهمتنا في الوقت المحدد، يجب أن نلقى الدعم، ليس فقط من هذه الجمعية باعتبارها هيئة جماعية، وإنما أيضاً من كل عضو من أعضائها، وعلى وجه الخصوص دول يوغوسلافيا السابقة. ويجب إلقاء القبض على الهاربين، وعلى رأسهم رادوفان كراديتش وراتكو ميلاديتش، وأيضاً أنتي غوتوفينا. ويجب تقديم الأدلة بسرعة. وعندئذ فقط ستمكن المحكمة من إنجاز المهمة الهامة التي أوكلها إليها مجلس الأمن منذ عقد من الزمن.

السيد مصطفى (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهني القاضي إريك موز على تعيينه مؤخراً رئيساً جديداً للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأشيد بالقاضي إريك موز والقاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على عرضهما لتقريريهما عن المحكمتين.

وتقدر ماليزيا تماماً الإنجازات التي حققتها المحكمتان والصعوبات التي واجهتهما، كما يظهر من التقريرين المعروضين علينا. ونشيد بأعضاء دوائر المحاكمة ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة على عملهم الشاق ومساهماتهم.

إن للمحكمتين دوراً هاماً في تعزيز سيادة القانون وضمان دعم مبادئ العدالة والإنصاف. ويجب عدم التقليل من أهمية عمل المحكمتين في مكافحة إفلات مرتكبي أبشع الجرائم ضد الإنسانية من العقاب. وتثبت المحكمتان أنه لن يجري التسامح مع أعمال الإبادة الجماعية والانتهاكات الخطيرة الأخرى للقانون الإنساني الدولي وأن مرتكبي هذه الجرائم لا بد أن يلقوا جزاءهم. وأسهمت المحكمتان في

فيها. ونود أن نشكر السيدة دل بونتي على إسهامها الهام في عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونهنئ أيضاً السيد حسن بوبكر جالو على تعيينه مدعياً عاماً جديداً للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ونشني على عمليات التنقيح والإصلاح المستمرة التي يجريها الادعاء العام لتحقيق أهدافه في الوفاء بولاية المحكمة. ومن شأن هذه العمليات تيسير تحقيق مزيد من التقدم في عمل الادعاء العام. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن المدعي العام حدد ٤٠ مشتبهاً فيهم ويعتزم إحالة محاكمتهم إلى الولايات القضائية الوطنية. وتلك الخطوة من شأنها أن تمهد الطريق أمام المحكمة لتركز كلياً على محاكمة الذين يتحملون المسؤولية الكبرى عن الجرائم التي ارتكبت. بيد أنه يجب توخي الحذر في تنفيذ هذه الترتيبات للتأكد من أنه لن يفلت من العقاب أي من مرتكبي هذه الجرائم.

ومن الحيوي لنجاح المحكمة أن يكون سكان المنطقة على دراية بعملها وأن يفهموا أهميتها. ونحن نشيد بمثابرة قلم المحكمة على تعزيز زيادة المعرفة بالمحكمة وجذب اهتمام ودعم السكان المحليين ودول المنطقة والاجتمع الدولي. ونحن نشجعه على مواصلة جهوده. ويسعدنا أيضاً أن نلاحظ استمرار نجاح البرنامج الإعلامي بالإضافة إلى البرنامج الجنساني وتقديم المساعدة للضحايا.

والآن أود أن أعلق على أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. تدرك ماليزيا أن عملية تحقيق العدالة قد تستغرق سنين عديدة. وفي الوقت نفسه، نتذكر دائماً قوله "تأخير العدالة إنكار للعدالة". إن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الآن في عامها الحادي عشر من وجودها. عملية إصلاح المحكمة، التي بدأت من أجل الإسراع بعملية إقامة العدالة، تتقدم بسلاسة. ويسعد وفدي أن يلاحظ أنه، حتى الآن، وجهت المحكمة عرائض اتهام

ومما لا شك فيه أن إنشاء هذه الآليات سيعزز القدرة القضائية للمحكمة وقدرتها على الوفاء بولايتها.

في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، انتخب ١٨ قاضياً مخصصاً للمحكمة. ومن بين القضاة المخصصين الذين انتخبوا مؤخراً عضو سابق بارز في القضاء الماليزي مستعد لمساعدة المحكمة، وقادر على ذلك. وتعرب ماليزيا مرة أخرى عن تقديرها لأعضاء الأمم المتحدة على انتخابه لذلك المنصب. ونعتقد أن القضاة المخصصين سيمكنون المحكمة من زيادة إنتاجيتها القضائية وزيادة ملحوظة والوفاء بمتطلبات الزيادة المتوقعة في عدد القضايا.

ونلاحظ القيود التي تواجهها المحكمة في الاستفادة من مجموعة القضاة المخصصين. ونأمل أن يحيط مجلس الأمن علماً بالمشاكل التي تواجهها المحكمة في هذا الصدد وأن يتخذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها. ونعتقد أنه يجب إعطاء المحكمة الفرصة الكاملة للاستفادة من مجموعة القضاة المخصصين وفقاً لما تراه معقولاً وملائماً وضرورياً. ويجب أن تكون المحكمة في موقف يمكنها من النهوض بمهامها بكفاءة، ليتسنى تخفيف المحتجزين أي تأخير لا مبرر له في إكمال محاكمتهم.

وقد كان اعتماد قرار مجلس الأمن ١٥٠٥ (٢٠٠٣)، في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، تطوراً هاماً في تاريخ المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وفي الحقيقة، كان فصل مهام الادعاء العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة - التي كانت في السابق من اختصاص مكتب ادعاء عام واحد تحت رئاسة السيدة كارلا دل بونتي - ضرورياً في وقت تتحرك فيه كل من المحكمتين نحو استراتيجيات إنهاء عملها. وتلك الخطوة من شأنها أن تمكن المدعين العامين في المحكمتين من تركيز اهتمامهما على سير التحقيقات والمحاكمات غير المبثوث

تحفظ للمحكمة الدولية للجنايات لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تنفيذ ولايتهما.

السيد كوسليوغييتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): ترحب البوسنة والهرسك بالتقرير الذي قدمه رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى الأمين العام. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الرئيس القاضي ميرون ورئيسة الادعاء العام دل بونتي على جهودهما الرائعة لتحقيق العدالة، التي ستساهم في عملية المصالحة في بلدي.

إن البوسنة والهرسك تؤيد تأييدا كاملا أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وهي ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالتعاون مع المحكمة. ونحن ملتزمون بالثابرة على تنفيذ استراتيجية النجاح التي وضعت للتغلب، بأسرع وقت ممكن، على تراث الماضي الصعب، والبدء، في تفاهم مشترك، في بناء البوسنة والهرسك الحديثة. على هذا النحو فقط، نستطيع أن ننقل إلى الأجيال المقبلة رسالة عن عالم يسوده السلم والتنمية ويقوم على التفاهم والتسامح المشتركين.

ونرى أن المحكمة تضطلع بدور هام في عملية المصالحة بين الأعراق في الدولة وكذلك في منطقة جنوب شرقي أوروبا، حيث أن عملها يقوم على أساس إثبات المسؤولية الفردية عن جرائم الحرب. ونعتقد أيضا أن عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة سيكشف عن أدلة جديدة بشأن الفظائع التي ارتكبت بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥، ومن ثم يقدم حقائق جديدة بشأن الطابع الحقيقي للصراع في المنطقة.

ونؤكد على أنه في الفترة الماضية، أحرزت المؤسسات المسؤولة في البوسنة والهرسك، بالتعاون مع الخبراء في مكتب الممثل السامي، تقدما ملموسا، لا سيما في

لـ ٧٤ فردا، تجري الآن محاكمة ٥٦ منهم، وهناك ٥١ محتجزون. وقد أكملت المحكمة أيضا النظر في ٣٥ قضية. إننا نقدر العمل الذي تم حتى الآن.

ومع ذلك، نلاحظ مع القلق أن ١٧ فردا لا يزالون طليقي السراح. إن تأخير القبض على هؤلاء الأفراد، ولا سيما مجرمي الحرب الرئيسيين المتهمين رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش، وهما من أوائل المتهمين، ينبغي أن يكون أمرا يشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. ويجب إلقاء القبض عليهما ومحاكمتهما. ويتعين على الأشخاص المعنيين بهذا الأمر أن يستخدموا كل الوسائل لتحقيق هذا الهدف. ولن تكتمل ولاية المحكمة إذا ظل هذان الشخصان طليقي السراح ولم يحاكما. وفي هذا الصدد، يتسم التزام بلدان المنطقة بالتعاون الحقيقي مع المحكمة في تسليم مجرمي الحرب المتهمين اللذين يعتقد أنهما في إقليميهما، بأهمية بالغة. ويتعين على البلدان المعنية أن تستجيب لدعوة المدعية العامة للتعاون من دون تردد، وإلا فإن استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة سوف تتأخر.

ولن تتحقق ولاية وأهداف المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلا من خلال التعاون الكامل من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان المنطقة المعنية. وغني عن القول إن الالتزام الدائم من جانب الدول الكبرى أيضا أساسي. وعواقب التطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية التي اقترفت في رواندا وفي البلقان يجب إصلاحها من خلال إقامة العدالة. وهذه الجرائم البشعة يجب عدم التسامح معها ويجب ألا نسمح بتكرارها على الإطلاق. وبدون عدالة لن يكون هناك سلم حقيقي. وإذا تعيد ماليزيا، التأكيد على دعمها الكامل للمحكمتين، فإنها تناشد، مرة أخرى، المجتمع الدولي أن يقدم دعمه بدون

الدولية ليوغوسلافيا السابقة كذلك بتطوير وتحسين برامجها الإعلامية.

إن مجرمي الحرب الذين لا يزالون طليقي السراح يشكلون مصدرا دائما لعدم الاستقرار في المنطقة. ونشدد على أن السلم المستقر والدائم في المنطقة لا يمكن تحقيقه حتى يحاكم جميع مجرمي الحرب المشتبه فيهم، بمن فيهم أشهر اثنين، رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأحث الدول الأعضاء على توفير كل الدعم التقني والمالي والسياسي اللازم للنشاطات التحضيرية المقبلة، ولأحث كذلك الدول المساهمة على التعهد بتقديم دعمها السخي في مؤتمر المانحين، الذي سيعقد في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر في لاهاي، من أجل تمكين الدائرة الخاصة في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك من أن تعمل بكامل طاقتها في أقرب وقت ممكن.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية):

يشرفني أن أتحدث باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان، البلدان المنضمة إلى الاتحاد إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المنتسبة بلغاريا وتركيا ورومانيا، والبلدان المنتميان إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أيسلندا وليختنشتاين.

لقد أسهمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، من خلال عملها، وتواصل الإسهام إسهاما جوهريا في استبدال ثقافة الإفلات من العقاب بثقافة المساءلة، وبهذا تضطلع بدور هام في عملية المصالحة الوطنية في رواندا وفي صون السلم والأمن في المنطقة. وبالإضافة إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تسهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تطوير القانون الجنائي الدولي. وتمثل المحكمتان

عملية إعادة هيكلة نظام المحاكم في البوسنة والهرسك على جميع المستويات. فوحدة الإصلاح القانوني الجديدة، والمجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى للدعوى، والدائرة الخاصة في محكمة الدولة، وكذلك الدائرة الخاصة في مكتب المدعي العام بالبلد، جميعها عاملة الآن. وبالإضافة إلى القانون الجنائي الذي أصبح نافذا في ١ آذار/مارس ٢٠٠٣ أصبحت محكمة البوسنة والهرسك عاملة الآن. وهذا من شأنه أن يمكن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من البدء في إحالة بعض القضايا المتعلقة بمتهمين من المستوى المتوسط والأدنى إليها بحلول نهاية العام المقبل. ورغم ذلك فإننا نتوقع أن تكون مسؤولية القبض على أسوأ الجرمين صيتا ومحاكمتهم مسؤولية مستمرة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وتتوقع البوسنة والهرسك من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة من أجل استكمال التحقيق بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، وجميع أنشطة المحكمة الخاصة بمحاكمات الدرجة الأولى بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وجميع الأعمال في ٢٠١٠، كما ورد في قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس. وللوفاء بمتطلبات قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وخاصة متطلبات القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، تلتزم البوسنة والهرسك بالوفاء بتعهداتها، وهي مستعدة للتعاون مع السلطات المسؤولة في بلدان المنطقة على احتجاز جميع الأشخاص الباقين الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عرائض اتهام ولا يزالون طليقي السراح. وتعرب البوسنة والهرسك عن أملها في أن يساعد المجتمع الدولي، كجزء من استراتيجية الإكمال، الجهاز القضائي الوطني في دعم قدرته على محاكمة القضايا المحالة إليه من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتتوقع البوسنة والهرسك أن تقوم المحكمة الجنائية

ليرحب بالرئيس الجديد للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي إيريك موز، وأن يشكر الرئيس السابق، القاضي نافانثيم بيلاي - الآن قاض بالمحكمة الجنائية الدولية - على إنجاز مهامه، ويتمنى لهما كل النجاح في مساعيها الجديدة.

كما يرحب الاتحاد الأوروبي بانتخاب مجموعة تضم ١٨ من القضاة المخصصين في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٣١ (٢٠٠٢)، وبحقيقة أن بعضهم قد استدعي فعلا لتولي بعض قضايا المحكمة. وفي نفس الوقت، يوصي الاتحاد الأوروبي - كما جرى التأكيد على ذلك في تقرير رئيس المحكمة - بزيادة عدد القضاة المخصصين في أقرب وقت ممكن من أجل ضمان إنجاز ولاية المحكمة الدولية في الوقت المناسب. وفضلا عن ذلك، يجب أن تؤدي تعديلات النظام الأساسي إلى زيادة النتائج القضائية والإسهام في استراتيجية الإنجاز بكاملها. ويعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد على أهمية بذل كل الجهود لمراعاة مواعيد استراتيجية الإنجاز أعني، ٢٠٠٤ لإنجاز التحقيقات، و ٢٠٠٨ لإنجاز المحاكمات، و ٢٠١٠ لإنجاز الاستئنافات.

لقد أظهرت جميع فروع المحكمة الدولية التفاني المستمر في العمل، ولا سيما المدعية العامة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصل مكتب المدعية العامة تنفيذ استراتيجيته في التحقيق في قضايا جديدة وفي تحضير بعض أكثر القضايا تعقيدا للمحاكمة، بغرض إنجاز المهمة المسندة في الوقت المحدد.

لقد قرر مجلس الأمن في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣) كذلك تعديل النظام الأساسي للمحكمة الدولية من أجل الفصل بين مناصبي المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بغرض تخفيف عبء عمل الادعاء في تنفيذ

المخصصتان حجر الزاوية في التأكيد العالمي للمبدأ الذي يقول، حسب ما جاء على لسان الأمين العام، بأنه

”لا يمكن التعافي بدون السلام؛ ولا يمكن تحقيق السلام بدون العدالة؛ ولا يمكن تحقيق العدالة بدون احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون“.

ويحيط الاتحاد الأوروبي علما، مع الارتياح العميق، بالجهود الأخيرة للمحكمة. فخلال العام الماضي، أجريت ٩ محاكمات، تتعلق بـ ٢٣ متهما، وأصدرت الأحكام في ثلاث حالات تتعلق بأربعة متهمين. ولهذا يود الاتحاد الأوروبي أن يعيد تأكيده القوي على دعمه الكامل للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ولعملها ولولايتها بوصفها أداة من الأدوات الأساسية في عزمنا الجماعي لتحقيق السلام للمجتمعات التي مزقتها الصراعات الفظيعة.

وجميعنا ندرك، بالطبع، أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، قد واجهت منذ تأسيسها، عددا من الصعوبات العملية التي أثرت على أدائها لمهامها في أوقات عصيبة ومرهقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن شدة تعقيد القضايا، والحاجة إلى الكشف عن عدد ضخم من الوثائق وترجمتها، ونقل الشهود من مختلف أنحاء العالم وتوافر الشهود - جميع هذه الحقائق تساهم في ببطء إجراء المحاكمات في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على نحو مخيب للآمال حتى الآن.

ومع ذلك، فقد بذلت المحكمة الدولية جهدا كبيرا في التغلب على العراقيل العديدة التي واجهتها حتى الآن واعتمدت عددا من التدابير الهادفة إلى الإسراع بالإجراءات التمهيدية وإجراءات المحاكمة. وعلى وجه الخصوص، يرد وصف التقدم والتحسينات التي تحققت في عمل المحكمة الدولية في العام الماضي في التقرير السنوي الجديد الذي قدمه رئيسها، الذي يود الاتحاد الأوروبي أن يشكره شكرا جزيلا على جهده. ويود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة

عملها، فضلا عن العمل الدؤوب من كل موظفيها، أن تواصل تحقيق التقدم المستمر والناجح صوب الوفاء بولايتها في الوقت المحدد.

وأنتقل الآن إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. لقد شدد الاتحاد الأوروبي، في عدة مناسبات، على أنه يولي أهمية قصوى لمبدأ ضرورة عدم الإفلات من العقاب بالنسبة للمسؤولين عن ارتكاب أفظع الجرائم. ويود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة التي أتاحتها جلسة اليوم ليؤكد من جديد اعتقاده الراسخ وثقته في العدالة الجنائية الدولية وفي مساهمة هذه العدالة في إقرار السلام وتحقيق الأمن في العلاقات بين الدول. ولقد قدمت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، من خلال أعمال محاكمها وأنشطتها في مجال الاتصال، مساهمة قيّمة في تحقيق المصالحة في يوغوسلافيا السابقة. ولذلك، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه للمحكمة ويثني على جميع موظفيها لما قاموا به من جهود لتحقيق العدالة لضحايا أعمال القتل الجماعي، وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقرير السنوي العاشر الذي قدمه رئيس المحكمة (A/58/297) ويمتدح التطورات التي طرأت والتحسينات التي تحققت خلال السنة الماضية. ويود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة أيضا ليرحب بالرئيس الجديد للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي ثيودور ميرون، وليرحب عن تقديره للرئيس السابق، القاضي كلود جوردا، الذي يعمل الآن قاضيا في محكمة العدل الدولية، على إنجاز واجباته. ونتمنى لكليهما النجاح التام في منصبيهما الجديدين.

والمحكمة، بالإضافة إلى نشاطها الأخير الذي أدى إلى ختام نجاح لعدة قضايا، مضت قدما في تنفيذ الخطط الهادفة إلى تحسين كفاءتها، والتي تشمل بصورة أساسية

استراتيجيتي الإنجاز الخاصتين بالمحكمتين الدوليتين. ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن أسمى تقديره للعمل لفعال والواعي الذي أنجزته السيدة كارلا ديل بونتي رئيسة الادعاء السابقة للمحكمتين الدوليتين، ويعرب عن دعمه القوي لالتزامها المستقبلي بوصفها مدعية عامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بتعيين السيد حسن بوبكر جالو على نحو عاجل مدعيا عاما للمحكمة الجنائية الدولية لروندا ويتمنى له كل الخير في منصبه الجديد. ويناشد الاتحاد الأوروبي رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومدعييهما العامين مواصلة تعاونهم لتحقيق أقصى قدر من الاستخدام الأمثل للموارد الفكرية والمالية للمحكمتين الدوليتين على حد سواء.

ومن المؤكد أن أية جهود تهدف إلى تحسين عمل المحكمة الجنائية الدولية وإنجاز ولايتها في الإطار الزمني المحدد لن تحقق أي نتيجة إذا لم نضمن تعاون الدول المعنية. ولهذا الغرض، يبقى من الضروري أن تحصل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على المرافق الملائمة والتعاون الكامل من هذه الدول كلما تطلب الأمر ذلك، مع اهتمام خاص بالحصول على المعلومات العسكرية والتعاون في ضمان مثول شهود الادعاء أمام المحكمة. ويطلب الاتحاد الأوروبي بشكل خاص السلطات في رواندا بأن تكفل، بأقصى ما في وسعها، تسهيل أداء ولاية المحكمة الجنائية الدولية وتحديد المسؤوليات عن الجرائم التي ارتكبت في رواندا في عام ١٩٩٤، التي تقع تحت اختصاص المحكمة الدولية.

بينما يقر الاتحاد الأوروبي بأنه لا يزال هناك مجال للتحسين وأنه يمكن اتخاذ مزيد من التدابير إما لمعالجة المشاكل المنظورة أو لزيادة فعالية المحكمة الدولية بشكل أوسع، فإنه على يقين من أنه سيكون بمقدور المحكمة الدولية، بفضل الابتكارات الحديثة في هياكلها وأساليب

المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويطلب الاتحاد الأوروبي من رئيسي ومدعي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن يواصلوا تعاونهم لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستخدام الفعال للموارد الفكرية والمالية المتوفرة لدى المحكمتين.

وفيما يتعلق بالعنصر الخارجي لاستراتيجية استكمال أعمال محكمة الدولة بالبوسنة والهرسك، يؤيد الاتحاد الأوروبي الجهود الرامية إلى إنشاء محكمة خاصة لمحكمة جرائم الحرب في هذه المحكمة، ويرحب بالتعاون بين المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومكتب الممثل السامي في هذا الصدد. ويكرر الاتحاد الأوروبي مناشدته للمحكمة لأن تكفل أيضا احترام المعايير اللازمة للمحاكمة العادلة والاستقلال والاحترام التام لحقوق الإنسان في المحاكمات بواسطة المحاكم الوطنية ويحيط علما مع التقدير بالأنشطة المضطلع بها لتحقيق هذه الغاية، وبخاصة إنشاء رابطة محامي الدفاع، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

ولقد جرى التشديد في مرات كثيرة على أن نجاح المحكمة في تنفيذ ولايتها يعتمد إلى حد كبير على تعاون الدول بصورة تامة واستعدادها لتنفيذ قراراتها وأحكامها. وبالرغم من تحسن الموقف من عدة جوانب، لا تزال المحكمة تواجه عقبات ومقاومة. وفي هذا السياق، فإن الاتحاد الأوروبي، إذ يشير إلى تعهد بلدان المنطقة في مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي - منطقة غربي البلقان، الذي عقد في نيسالونيك في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، للتعاون على النحو الأوفى وبصورة لا لبس فيها مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يطالب هذه الدول بأن تحسن تعاونها فيما يتصل بإلقاء القبض على الأشخاص الذين وجهت إليهم لوائح اتهام ولا يزالون مطلقي السراح، ثم نقلهم، وفيما يتصل بطلبات الوثائق، والحصول على المحفوظات والاستعداد لتوفير الشهود. ويؤكد من جديد على ضرورة

استراتيجية ذات شقين لإجراء إصلاحات داخلية وخارجية، على حد سواء. ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي يرحب بأهم الإصلاحات الداخلية، وهو رفع الحظر المفروض على القضاة المخصصين من أن يفصلوا في الإجراءات التمهيدية قبل المحاكمة. وفي أيار/مايو، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع قراره ١٤٨١ (٢٠٠٣)، الذي يعدل النظام الأساسي للمحكمة بحيث يعزز سلطات القضاة المخصصين في هذا الصدد. ولا شك في أن هذا الإصلاح سيؤدي إلى استفادة المحكمة لأقصى حد ممكن من الموارد القضائية المتاحة وزيادة النتاج القضائي في مرحلة ما قبل المحاكمة؛ وسيكون أداة هامة لاستكمال استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد أن من الأهمية بمكان أن تبذل المحكمة قصارى جهدها لمراعاة الموعد النهائي لاستراتيجية الإنجاز: وهو بالتحديد عام ٢٠٠٤ لاستكمال التحقيقات، وعام ٢٠٠٨ لاستكمال المحاكمات، وعام ٢٠١٠ لاستكمال الطعون.

وقد تكثفت أنشطة الادعاء العام بغية تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز. وفي هذا السياق، كما ذكرت من قبل، خلص الأمين العام إلى أن مكتي المدعين العامين: مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ينتجان كمية من العمل فوق طاقة الفرد الواحد. ونتيجة لذلك، قرر مجلس الأمن - حسبما تعلم الجمعية العامة بالفعل - بأنه ليتسنى لكلتا المحكمتين أن تنفذا ولايتهما بفعالية في المرحلة الأخيرة من وجودهما، تحتاج كل واحدة منهما إلى مدع عام مخصص لها. وفي هذا السياق، فإن الاتحاد الأوروبي، كإشارة منه لما يمكنه من أعلى درجات التقدير للعمل الممتاز الذي تقوم به المدعية العامة دل بوني، يعرب عن تأييده التام لإعادة انتخابها لولاية كاملة بصفقتها

سنوات كمدع عام لمحكمة رواندا في ١٥ أيلول/سبتمبر. ونؤكد لهم ثقتنا التامة ودعمنا وتعاوننا.

ومع أن عمل المحكمتين يرمي بصورة أساسية إلى المساهمة في إقرار السلام والأمن في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، فإن نطاق أهميتهما أوسع من ذلك أيضا. إذ تمثل المحكمتان الخطوات التاريخية الأولى نحو وضع نهاية لتقليد الإفلات من العقوبة على ارتكاب فظائع جماعية، وذلك بوضع نظم فعالة للقانون الجنائي الدولي. وقد أصبحت أعمال المحكمتين مساهمة معترفا بها على نطاق واسع في البحث عن الحقيقة ومكافحة الإفلات من العقوبة على أخطر الجرائم التي تثير قلقا دوليا؛ وبالتالي يمكن أن تساعد أيضا في عملية إعادة بناء المجتمع المدني في ظل حكم القانون. وتمثل الأحكام الصادرة من المحكمتين مساهمات أساسية في الفقه القانوني في ميدان القانون الجنائي الدولي. واستمرار عمل المحاكم المخصصة بمهد الطريق أيضا لعمل المحكمة الجنائية الدولية.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بذل جهودها الرامية إلى تجنب إضاعة الوقت بلا طائل. والتدابير التي نفذتها المحكمة لترشيد سير أعمالها على نحو أفضل بغية الاستفادة القصوى من قدرتها، قد أسفرت عن نتائج ملموسة.

ومع الأخذ بعين الاعتبار الموارد اللازمة لإجراء محاكمات الجرائم الدولية الجسيمة، فمما يترك انطبعا حسنا في أنفسنا ويشجعنا أن النتيجة الكلية للولاية الثانية للمحكمة تهدف إلى مضاعفة عدد المتهمين الذين تجري محاكمتهم بالمقارنة بالولاية الأولى. وتقع على عاتق كل دولة عضو مسؤولية مساعدة المحكمة على مواصلة إحراز هذا التقدم.

كذلك، يعتمد استكمال ولاية المحكمة في الوقت المناسب على زيادة الموارد. ولذلك، يسعدنا جدا أن مجلس

تكثيف الجهود لنقل رادوفان كاراديتش، وراتكو ملاديتش وأنتي غوتوفينا إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لمحاكمتهم. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد بأن التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من جانب بلدان منطقة غربي البلقان يظل عنصرا ضروريا من عناصر عملية الاستقرار والانتساب التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي. ومن شأن الإخفاق في التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن يعوق كثيرا حركة الاقتراب من الاتحاد الأوروبي.

ويعرب الاتحاد الأوروبي، مؤكدا دعمه التام لكلتا المحكمتين، عن الشكر لجميع فروع المحكمتين - الدوائر الابتدائية، وقلمي المحكمتين ومكتبي المدعين العامين - على مساهمتهما الهامة في ثقافة العدالة وحكم القانون.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أبدأ بالإعراب عن تقديرنا التام للإنجازات والمعايير العالية لمحكمة رواندا ويوغوسلافيا السابقة، حسبما تعبر عن ذلك شتى التقديرات فضلا عن التقريرين (A/58/140 و A/58/297) المعروضين علينا. ونشكر رئيسي المحكمتين على تقريريهما السنويين المفصلين، اللذين نرى أنهما يعكسان بصورة دقيقة التقدم المحرز في الفترة قيد الاستعراض.

أولا، أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالرئيسين الجديدين، القاضي ثيودور ميرون والقاضي إريك موز، وأشكر الرئيسين السابقين، القاضي جوردا والقاضي بيلاي - ويعمل كلاهما الآن بصفتهما قاضيين في محكمة العدل الدولية - على إنجازهما لمهامهما. ونتمنى لهم جميعا كل النجاح في مناصبهم الجديدة. وأهنئ أيضا المدعين العامين الجديدين: السيدة كارلا دل بونتي، على إعادة تعيينها، والسيد حسين بوبكر جالو، الذي بدأ ولايته لمدة أربع

للمحكمة غير ناجزة. ونحن نكرر التأكيد على ضرورة تكثيف الجهود من أجل تقديم رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش إلى المحكمة الخاصة ليوغوسلافيا السابقة. ويجب على جميع الدول الآن أن تعترف بواجبها الذي لا يقبل الجدل في التعاون مع المحكمتين وفقا لقرارات مجلس الأمن الملزمة.

لقد أبدت حكومة النرويج استعدادها للنظر في طلبات من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام الصادرة، وتبعاً لذلك، ووفقاً للقوانين الوطنية، فإن النرويج مستعدة لاستلام عدد محدود من الأفراد الذين صدر الحكم بإدانتهم لقضاء فترات عقوبتهم في النرويج. ونحث الدول الأخرى على أن تثبت استمرار التزامها بأعمال المحكمتين الدوليتين من خلال اتخاذ خطوات عملية في هذا المجال الحاسم الأهمية.

وأود أن أختتم بتأكيد ارتياحنا للإنجازات الملحوظة التي حققتها المحكمتان في الفترة التي يغطيها التقرير الحالي. ونعترف مع ذلك، بالعمل الشاق الذي ينتظرهما. وأكد للأعضاء أننا سنظل على التزامنا المستمر بأن تنفذ المحكمتان بنجاح المهارات الموكلة إليهما من مجلس الأمن.

السيد درويناك (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): قبل عقد أنشئت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بهدف إعادة صون السلام في أقاليم يوغوسلافيا السابقة التي مزقتها الحرب من خلال وضع حد للانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، وتقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات إلى القضاء. وفضلاً عن ذلك، فإن أحد التقارير السابقة للمحكمة الخاصة بيوغوسلافيا جسد بشكل رائع المعنى العميق لعمل المحكمة عندما قال إن المحكمة تؤدي دور العدالة والذاكرة. وذلك التعريف للغاية يعزز أيضاً التأكيد على الحاجة إلى إبقاء أنشطة المحكمة متمشية مع حساسية

الأمن توصل في آب/أغسطس إلى اتفاق بشأن القرار ١٤٣١ (٢٠٠٢) بغية إنشاء فريق من القضاة المخصصين. وترحب النرويج بالنجاح في انتخاب ١٨ قاضياً مخصصاً في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ولكنها تأسف لأن أربعة قضاة مخصصين فقط يمكنهم الجلوس في المحكمة في وقت واحد. وقد أعربنا في الماضي عن قلقنا بشأن بعض المسائل المالية والإدارية، المتعلقة بوجه خاص بمحامي الدفاع والدعم القانوني. وقد لاحظنا جهود المحكمة الرامية إلى تحسين برنامج الدعم القانوني بغية ضمان الاستخدام الفعال للموارد، ولصون استقامة العملية القضائية للمحكمة. ونحن نتطلع إلى تقرير المستشار الخارجي المقبل عن تقييم الأجر، والذي نأمل أن يقدم توصيات بشأن كيفية إنشاء نظام جديد لدفع الأجر يحظى بموافقة الجميع.

إن سرعة أنشطة المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا السابقة وصلت أيضاً إلى أوج لم تصله خلال الفترة قيد الاستعراض. وقد تم تنفيذ الإصلاحات الداخلية والخارجية بنجاح مما أدى إلى زيادة كبيرة في أنشطتها القضائية، وجرى ذلك إلى حد بعيد بفضل إضافة القضاة المخصصين التسعة. وقد أشدنا في أيار/مايو باعتماد قرار مجلس الأمن ١٤٨١ (٢٠٠٣)، الذي دعم سلطة القضاة المخصصين بالسماح لهم بالحكم في الإجراءات السابقة للمحاكمة. ويستطيع القضاة المخصصون الآن الاستفادة من وقتهم على نحو أفضل، ومن تحسين مساهمتهم الهامة في عمل المحكمة، الأمر الذي يساعدها على استكمال المحاكمات على نحو أسرع.

ويعتمد نجاح المحكمة في تنفيذ ولايتها إلى حد بعيد على دعم الدول الأعضاء. ولذلك، فإننا نأسف لأن المسائل المتعلقة بالتعاون الدولي لا تزال تشكل عقبة في سبيل إنجاز المحكمة لولايتها. وعلى هذا الصعيد، فإن العلامات الإيجابية من جانب السلطات في رواندا تبشر بالخير حقاً. وبدون تقديم كبار المتهمين إلى القضاء ستظل المهمة الأساسية

ولا يمكن القول بسهولة إن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا تتمتع بالكفاية التامة، مع أن تحسنا هاما تم إنجازه مؤخرا. فميزانيتها المتزايدة التي تصل إلى مليار دولار سنويا، أصبحت باهظة التكاليف. ومحاكماتها تجري خارج البلدان والمجتمعات التي ارتكبت فيها جرائم الحرب، وبذلك لا تستطيع أحيانا إحداث تأثير كامل على المجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، تعين خلال السنوات الماضية تصحيح عدد من الأخطاء الإجرائية من خلال تدخلات متكررة بشأن القواعد الإجرائية.

وفي ضوء ما تقدم، أود لفت انتباه الأعضاء إلى مسألتين عمليتين. فكما نعلم، لم تثبت إدانة جميع المتهمين الذين مثلوا أمام المحكمة. وحالات الحكم بالبراءة تظهر النزاهة وكفاية العدالة. ولكن في نفس الوقت فإن غياب آلية للتعويض تهدد بالمساس بجانب هام من حقوق المحكوم عليهم بالبراءة. ولذلك، تعتقد كرواتيا أنه ينبغي توسيع سلطة المحكمة، بحيث تكون لديها إجراءات مناسبة تمكنها من منح التعويض للأفراد الذين أدينوا خطأ، وحوكموا أو احتجزوا.

وفيما يتعلق بتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة، لا بد من تبادر السؤال التالي: إلى أي مدى يبدو قضاء الحكم بالسجن في دولة نائية عن يوغوسلافيا السابقة، وأحيانا في بيئة اجتماعية وثقافية مختلفة تماما، متماشيا مع الصكوك الدولية التي تتطلب أن يحتجز السجناء في مكان على قرب معقول من مكان إقامتهم العادي؟ والتعليمات الحالية التي يرجع تاريخها إلى ١٩٩٣، تتوخى إنفاذ الأحكام خارج منطقة يوغوسلافيا السابقة. ومع ذلك، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر طلبنا إلى الأمين العام بإعادة النظر في تعليمات سلفه بخصوص هذه الترتيبات، بغية السماح بقضاء فترة العقوبة في بلدان المنطقة. عما فيها كرواتيا.

الدول الواقعة في إطار صلاحياتها بالنسبة لفوائد السجل التاريخي الذي سينشأ عن قرارات المحكمة واجتهاداتها. فذلك السجل يضاهي في أهمية الالتزام بتطبيق القانون وإقامة العدالة.

ولأن جزءا من سلطة المحكمة يتمثل في تخطي الحدود الوطنية في محاكمة جرائم الحرب، وفي تغليب حقوق الفرد على الحقوق السيادية للدولة، فإن إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة كان خطوة متقدمة في توسيع نطاق القانون الدولي. لقد كان لإنشاء المحكمة مغزى قوي، مفاده أن لا أحد فوق القانون، سواء إذا كان مسؤولا رفيع المستوى أو جنديا عاديا، وسواء إذا كان بطلا عسكريا أو دكتاتورا لا يرحم. وقد مثل هذا المبدأ أفضل تمثيل اتهام ومحاكمة سلوبودان ميلوسيفيتش، أول رئيس دولة يتهم بجرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية وجرائم تتعلق بالإبادة الجماعية، أمام محكمة دولية، وهو المسؤول الرئيسي عن الحرب، وما جلبته من دمار ومعاناة لا توصف لمنطقة يوغوسلافيا السابقة خلال العقد الأخير من القرن الماضي.

وبإنشاء سجل قضائي شامل في مجال القضاء الجنائي الدولي غير المدون، فإن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، ومعها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تواصلان الإسهام في تطوير القانون الإنساني، وبذلك تصنعان تراثا أساسيا للعمل المستقبلي للمحكمة الجنائية الدولية المنشأة حديثا.

ومهما أشدنا بأهمية ومنجزات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهي مستمرة في أداء مهمتها الجديرة بالثناء، فلا بد لنا أيضا من أن نعترف ببعض سلبياتها. صحيح أن المحكمة فوق القوانين الوطنية، ولكنها لا ينبغي أن تكون معصومة من الانتقاد الصائب. إن الاعتراف بنواقص المحكمة خطوة أساسية نحو جعل عملها متقنا.

الصراع، ويردع عن ارتكاب الجرائم في المستقبل، وتنتفي به الحاجة إلى القضاء المخصص.

إن استراتيجية الإنجاز المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والتي صاغها قرار مجلس الأمن الذي صدر مؤخرا ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، تقرينا خطوة أخرى نحو إنجاز كفؤ ونجاح لمهمة المحكمة. وقد تشجعنا بالإصلاحات المهمة التي اضطلعت بها المحكمة لتسيير عملياتها في إطار جدول زمني محدد. ويمكن أن نلمس بالفعل أثر تلك الإصلاحات في الأنشطة المكثفة للمحاكمات.

وإزاء هذه الخلفية، نرحب أيضا بالفصل بين ولايات المدّعين بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وهذا ينبغي أن يسهم في كفاءة وفعالية هاتين المحكمتين، ما دام سيتسنى لكل من المدّعين أن يكرس اهتماما وطاقته غير مجزأين لتنظيم التحقيقات والمحاكمات المتعلقة والإشراف عليها وإدارتها وتسييرها. واحترام المعايير الأساسية - مثل إنجاز جميع التحقيقات مع نهاية عام ٢٠٠٤، والخروج بعدد نهائي من لوائح الاتهام الجديدة بحلول ذلك التاريخ - لا يمثل فحسب مسألة إدارة فعالة للعدل، بل يمثل أيضا إسهاما يعتد به في منع التوترات السياسية التي تنطوي على ضرر في البلدان المعنية.

وإننا على وعي تام بأن التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة له أهمية حاسمة في إنجاز مهام المحكمة بنجاح. وستواصل كرواتيا تقديم دعم ملموس وغير مشروط للمحكمة وكل المساعدات اللازمة التي تطلبها المحكمة ومكتب المدعي العام. وستتخذ، داخل حدودها، كل التدابير اللازمة لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب، ما داموا في متناول نظامها القضائي.

ويبدو أن بعض تفسيرات المدعي العام للخلفية التاريخية والجذور السياسية للصراع في منطقة يوغوسلافيا السابقة، وكذلك طابع العمليات العسكرية اللاحقة، لا تتطابق تماما مع قرار الجمعية العامة بشأن أراضي كرواتيا المحتلة، ومع روح عدد من القرارات المهمة الصادرة عن مجلس الأمن. ونفس الشيء ينسحب على بعض لوائح الاتهام. ومن الأهمية بمكان ألا نبعث برسالة خاطئة عن الأسباب الأساسية لمذبحة الحرب أثناء التسعينيات. ومن المؤسف أن بعض لوائح الاتهام تمثل في نظر مَنْ عاشوا وعانوا الحرب في يوغوسلافيا السابقة، تشويها للحقائق عندما يتعلق الأمر بمخططتي جرائم الحرب الحقيقيين في كرواتيا والبوسنة والهرسك.

وعلى الرغم من مطالب المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فهي بالتأكيد تستحق الثناء على عملها ومنجزاتها. وكرواتيا تنضم إلى من يميون المحكمة وجهودها الدؤوبة حتى يمثل جميع المسؤولين عن جرائم الحرب في منطقة يوغوسلافيا السابقة أمام العدالة، بغض النظر عن خلفيتهم الوطنية أو العرقية.

في الأعوام الأخيرة تحولت أفضليات المجتمع الدولي نحو أنواع مختلفة من المحاكم الجنائية الدولية، كما هو الحال في سيراليون أو كمبوديا. وهذه الممارسة ينبغي مواصلة اتباعها. فهذا النوع مما يطلق عليه المحاكم المختلطة ليس فقط أكثر قربا إلى مجتمعات القاعدة الشعبية العريضة التي ارتُكبت فيها الجرائم، بل إنه أيضا يتألف جزئيا من قضاة محليين. ومع ذلك، فإن أي شكل من أشكال القضاء المخصص الذي يأتي إلى الوجود بعد تفشي تلك الجرائم لا يكون أكثر من مسكّن. ومن ثم، نأمل أن تتطور المحكمة الجنائية الدولية، باعتبارها هيكلًا دائما يتجاوز نطاق الولاية الوطنية، وله مستقبل وسلطة قضائية غير انتقائية، وسوف ينمو ليصبح حارسا قويا لحقوق الإنسان في أوقات

لممثلي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن يتابعوا المرافعات ويطلعوا على ملفات المحكمة، بينما يمكن استخدام أدلة الإثبات التي تحصل عليها المحكمة في المحاكمات المحلية مباشرة.

وتمت الإشارة إلى وجود استعداد لقبول رصد دولي أوسع نطاقا وأكثر شفافية للمحاكمات على جرائم الحرب. ويسرنا أن التقرير يسجل هذا الاتجاه الإيجابي في التعاون بين مكتب المدعي العام ومكتب النائب العام لكرواتيا فيما يتعلق بالمحاكمات أمام المحاكم الوطنية. ونحن واثقون من قدرتنا على تولي هذه المهمة الصعبة.

السيد شاهوفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لرئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي تيودور ميرون، على تقريره الشامل عن أعمال المحكمة في السنة الماضية وتحليله التمهيدي الذي استمعنا إليه منذ قليل. وقد درسنا التقرير واستنتاجاته بعناية فائقة.

وأود أيضا أن أعرب عن مدى سعادتنا بالزيارة التي قام بها الرئيس ميرون مؤخرا إلى صربيا والجبل الأسود والحادثات المثمرة التي جرت بينه وبين حكومة بلدي. ونقدر عالي التقدير اعترافه بتحسين تعاون بلدنا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وكما كرر مسؤولونا على أعلى مستوى أثناء زيارته، فإن الامتثال للالتزامنا الدولي بالتعاون مع المحكمة يمثل أولوية لصربيا والجبل الأسود.

وتشدد حكومة بلدي على تأييدها للإصلاحات الداخلية التي اضطلعت بها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والتي تستهدف تحسين كفاءة إجراءات دوائر المحكمة. وقد أخطأنا علما بالعدد المتزايد للمحاكمات المتزامنة، وبتعزيز قدرة المحكمة على سرعة الفصل في القضايا. وترحب حكومتنا على وجه الخصوص بالتقييم

وبالنسبة للاتحة الاتهام المعلقة ضد الجنرال المتقاعد أنتي غوتوفينا الذي ما زال طليقا، فإن الحكومة تُطلع مكتب المدعي العام أولا بأول على ما تقوم به من أنشطة لاكتشاف مكان وجوده. واتساقا مع القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات بالمحكمة، قدمت حكومة كرواتيا، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، تقريرها الثالث عملا بالقاعدة ٥٩، وضعت فيه الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ أمر الاعتقال.

وفيما يتعلق بمسألة التعاون بين محكمة يوغوسلافيا السابقة وكرواتيا، يمكننا أن أبلغ الجمعية العامة بأنه لا توجد مشاكل معلقة بشأن إمكانية الحصول فورا على مستندات محددة لأغراض إجراءات المحكمة.

وبالنسبة لتقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الوارد في الوثيقة A/58/297، نشي على الجهد المستمر في هذا التقرير الشامل والضخم، ولكننا لا نوافق على كل سطر ورد في هذا التقرير.

واستراتيجية الخروج الخاصة بالمحكمة اعترفت وعن صواب بأهمية إجراء المحاكمات على جرائم الحرب على المستوى المحلي. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الرامية إلى مساعدة السلطات القضائية الوطنية في تحسين قدرتها على النظر في القضايا التي تحيلها إليها المحكمة، والتي أقرها مجلس الأمن فيما بعد في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وفي كرواتيا يجري التحقيق في عدد من جرائم الحرب، والشروع في إجراء المحاكمات. وفضلا عن ذلك، استحدثت الحكومة تشريعا من شأنه أن يسهل التعاون في المستقبل مع المحكمة الجنائية الدولية، بينما يعزز قدرة النظام القانوني المحلي على محاكمة مقترفي جرائم الحرب. وكرواتيا مستعدة للتعاون عن كثب مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في إجراء مثل هذه المحاكمات. وفي إطار التشريع الحالي يحق

جرائم الحرب. ويسرني القول إن القاضي ميرون قد رحب بإنشاء هذه الهيئات القضائية أثناء زيارته لبلغراد.

وقبل أن أنتقل إلى قضايا محددة للتعاون بين حكومة بلدي والمحكمة الجنائية الدولية، أود أن أشير بإيجاز إلى جانب معين من عمل المحكمة لا تسلط عليه الأضواء عادة وإن كان يستحق الاهتمام. فنحن نرى إن البرنامج الإعلامي الذي يهدف إلى توعية الجمهور العريض في بلدان يوغوسلافيا السابقة بأنشطة المحكمة، وخاصة فيما يتعلق بالدوائر الابتدائية، ينبغي أن يستمر في العمل. ولكي يكون البرنامج أكثر فعالية، ينبغي مواءمته ليتناسب مع مختلف شرائح الجمهور المحلي، مثل المجموعات السياسية والقانونية وعامة السكان. وبهذه الطريقة، يمكن للبرنامج أيضا أن يساعد سلطات الحكومة في جهودها لزيادة التعاون مع المحكمة.

أما بالنسبة للتعاون بين بلدي والمحكمة الدولية، فأود أن أشير بإيجاز إلى الحقائق التالية. أولا، قمنا بتعديل قانون التعاون مع المحكمة، وفقا للنظام الأساسي للمحكمة، مع حذف الأحكام التي كانت تضع قيودا معينة لتسليم الأشخاص الذين وجهت المحكمة إليهم عرائض اتهام. وعليه، فقد أزيلت كل العوائق القانونية الداخلية للتعاون الكامل.

ثانيا، حتى ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢، تلقت صربيا والجبل الأسود ١٧ أمر اعتقال من المحكمة الدولية. ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن، سلم خمسة من المتهمين الذين ضمتهم القائمة أنفسهم طوعية وأحيلوا إلى المحكمة الدولية، ومن بينهم سلوبودان ميلوسيفيتش، رئيس صربيا السابق. وألقت سلطات صربيا والجبل الأسود القبض على ثلاثة متهمين آخرين وأحيلوا إلى المحكمة، من بينهم الرئيس السابق لوكالة أمن الدولة، جوفيتشا ستانيسيتش، وفيسلين

الوارد في التقرير بأن هذه الإصلاحات جزء من الجهود المبذولة لإنهاء عمل المحكمة بنظام وفقا لاستراتيجية الإنجاز التي أقرها مجلس الأمن. ونرحب بإنشاء دائرة خاصة للمحاكمة على جرائم الحرب في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك، باعتباره خطوة مشجعة في هذا الاتجاه. وإحالة القضايا الأدنى أهمية إلى المحاكم الوطنية المختصة تشكل جزءا هاما من استراتيجية الإنجاز. وتعتقد حكومة بلدي أن الوقت قد حان لكي تبدأ المحكمة النظر في إمكانية إحالة قضايا معينة إلى الولايات القضائية الوطنية الأخرى في الدول التي كانت تتكون منها يوغوسلافيا السابقة. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وخاصة مكتب المدعية العامة، والهيئات القضائية المناسبة في صربيا والجبل الأسود.

وتسعى صربيا والجبل الأسود إلى الإسهام في تحقيق الأهداف المتوخاة من استراتيجية الإنجاز، من خلال الاستعداد الذي تبديه للتعاون مع المحكمة الدولية ومحاكمة جرائم الحرب أمام محاكمها. وتنتظر محاكمنا الوطنية في سبع محاكمات خاصة بجرائم الحرب حاليا.

وبالإضافة إلى ذلك، نعمل على تطوير قدرات محاكمنا الوطنية لتتمكن من معالجة القضايا المعقدة من هذا القبيل. ونحن ندرك أهمية التوجيه والمساعدة الدوليين في هذا الميدان الهام، ونرحب بهما. والتشريع الأخير مكّن من إنشاء مكتب للمدعي الخاص لجرائم الحرب. ووفقا لتوصيات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، سيعمل هذا المكتب باعتباره هيئة مستقلة، تكون مسؤولة أمام جمعية جمهورية صربيا فحسب. والتشريع المعتمد أخيرا بشأن تنظيم الدولة وصلاحيات سلطاتها فيما يتعلق بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب يتيح كذلك إنشاء دائرة خاصة ووحدية خاصة داخل وزارة الداخلية الصربية لمعالجة قضايا

التعاون مع المحكمة، وفي سبيل ذلك، فإنها لن تدخر جهدا من أجل تحقيق مزيد من التحسينات.

السيد جورج (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لتهنئتك، سيدي الرئيس، على انتخابكم المستحق، والتأكيد مرة أخرى على دعم الوفد النيجيري لكم وتعاونهم معكم في عزمكم على توجيه دفعة مداولات الدورة الثامنة والخمسين إلى خاتمة ناجحة.

أود أيضا أن أهني القاضي إيريك موس على تعيينه مؤخرًا رئيسًا للمحكمة الدولية لرواندا، متمنيا له كل التوفيق في مهمته الجديدة.

ويعرب الوفد النيجيري عن تقديره لكون المحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقتين مهمتين في مهمة حاسمة للغاية وذات أهمية كبيرة للبشرية. ونعتقد أيضا أن وجود هاتين المحكمتين شاهد على التصميم الجماعي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة على وقف انتشار الإبادة الجماعية والجرائم التي ترتكب ضد البشرية. والواقع أن الإجراءات التاريخية للأمم المتحدة المتمثلة في إنشاء هاتين المحكمتين قد قطعت شوطا طويلا جدا على طريق استعادة الكرامة الإنسانية واحترام الحقوق الأساسية للإنسان وسيادة القانون.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أيضا إلى أن هاتين المحكمتين ساعدتا على إنفاذ المصالحة الوطنية والاستقرار والسلام في البلدان المعنية من خلال إقامتهما للعدالة. وفضلا عن ذلك، أسهمت المحكمتان المخصصتان إسهامات ملحوظة في تطوير العدالة الجنائية الدولية. وفي المقام الأول، أسهمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بعملها، ولا تزال، إسهامات كبيرة في إحلال قيم المساءلة محل ثقافة عدم الإفلات من العقاب. والواقع أن قرارات محكمة رواندا، مثلا، تنشئ بالفعل مجموعة كبيرة من السوابق القضائية التي

سليفيانكانين، وهو آخر من يسمون بثلاثي بوكوفار. وبالإضافة إلى ذلك، تجري الترتيبات حاليا لإحالة شخص آخر متهم بارتكاب جرائم حرب في دوبروفنيك.

ثالثا، فيما يتعلق بالوصول إلى الوثائق، سلمت صربيا والجبل الأسود إلى المحكمة الجنائية الدولية مجلدات المحاضر والسجلات الحرفية وغيرها من الوثائق السرية من مختلف وكالات الدولة ومؤسساتها، بما في ذلك وثائق جهاز مكافحة الاستخبارات للجيش اليوغوسلافي. وتم تسليم المحكمة ما يزيد على ٧ ٠٠٠ وثيقة منذ بداية عام ٢٠٠١.

رابعا، بالنسبة للوصول إلى الشهود، أود الإشارة إلى أنه تم إعفاء ما لا يقل عن ١٣٠ شخصا، من بينهم ثلاثة رؤساء سابقين للدولة، من الالتزام بعدم الإفصاح عن أسرار الدولة أو الأسرار الرسمية أو العسكرية، للشهادة أمام المحكمة. وهذه العملية مستمرة.

ونأمل أن يساعد ما تقدم على وضع مسألة تعاون بلدي مع المحكمة في السياق السليم.

أخيرا، فإننا ندعم التزام المدعية العامة بإنجاز التحقيقات ولوائح الاتهام بنهاية سنة ٢٠٠٤. وفي هذا السياق، ترحب صربيا والجبل الأسود بصدور أول لائحة اتهام ضد أعضاء جيش تحرير كوسوفو عن الجرائم المرتكبة في كوسوفو وميتوهيا. ونترقب باهتمام كبير نتائج العديد من التحقيقات المزعومة بشأن جرائم ارتكبت ضد أعضاء مجتمعات الأقليات في هذه المقاطعة.

ونحن من جانبنا، نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي تحديد المسؤولية الفردية لجميع مقترفي كل الجرائم التي ارتكبت أثناء الصراعات في يوغوسلافيا السابقة أمام المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الوطنية. وتدرك حكومة بلدي أن التعاون مع المحكمة الدولية التزام من جانبها، وأن المطلوب هو بذل المزيد من الجهد في هذا الصدد. وستواصل الحكومة

بعضها بالفعل، ثمة حاجة إلى النظر في جانب مهم في عملية إصلاح محكمة رواندا مؤخرا، ويتعلق بإنشاء فريق يضم ١٨ قاضيا مخصصا، بهدف زيادة الطاقة القضائية للمحكمة. إن الاقتراح المتعلق بالإصلاح يبدو أنه هزم لأن قرار مجلس الأمن ذا الصلة المتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا يسمح إلا بأربعة قضاة مخصصين في وقت واحد ولا شك في أن إصلاح المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يهدف أساسا إلى تعجيل محاكمات المتهمين وتجنب التأخير في إقامة العدل الذي هو بمثابة إنكار للعدل. وإن من الأهمية بمكان إعادة النظر في هذا العدد المتدني من القضاة المخصصين الذين يمكن الاستعانة بهم في أي وقت من الأوقات. إن تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا المعروض علينا يؤكد بوضوح أن الاختصار على أربعة قضاة مخصصين في وقت معين يجعل التقسيم إلى دوائر أمرا صعبا. وهذا سببا آخر يدعونا إلى التفكير في ضرورة إعادة النظر في المسألة. وبغية كفالة إنجاز ولاية المحكمة المذكورة في وقت مبكر، يوصي وفد نيجيريا بزيادة عدد القضاة المخصصين بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بما يجعله متكافئا وعدد قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا التي أعطيت الفرصة للاستعانة بتسعة قضاة مخصصين في وقت واحد.

إن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تحتاج إلى الدعم الكامل للأمم المتحدة لكي تواصل الاضطلاع بالمهمة الفائقة الصعوبة التي تقوم بها. وإن برنامج حماية الشهود الذي تعتمده محكمة رواندا حاليا يحتاج إلى مزيد من التعزيز لكفالة تدابير حماية كافية تتيح للشاهد، سواء كان شاهدا إثبات أم شاهد نفي، أن يدلي بشهادته دون معرفة هويته بما يحميه من مخاطر الانتقام.

إننا نشيد بالجهود الحثيثة والمبادرات التي بذلها رئيس قلم المحكمة من أجل زيادة المعرفة والوعي بين مختلف طبقات المجتمع المدني، لا سيما في ما يتعلق بعمل المحكمة الجنائية

تستخدمها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا والمحاكم الوطنية على مستوى العالم فعلا.

وما من شك في أن التطورات التالية فيما يتعلق بالعدالة الجنائية الدولية ستوفر أساسا متينا للمحكمة الجنائية الدولية، التي أصبحت الآن مؤسسة قضائية قادرة على العمل. والحقيقة أن العمل الرائد الذي يقوم به قلم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مجال العدالة التعويضية قد وجد خير تعبير عنه في أحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وعلى ضوء هذه الخلفية، أعرب الوفد النيجيري عن اهتمامه البالغ بتقييم التقارير الحالية للمحكمة الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا.

ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أنه رغم التحديات الجسام، مثل عدم كفاية البنية الأساسية وتعدد القضايا والحاجة إلى الاطلاع على كم وافر من الملفات وترجمة الوثائق، ونقل الشهود من جميع أنحاء العالم وعدم توفر الشهود، على سبيل المثال لا الحصر، فقد استطاعت محكمة رواندا أن تتناول خلال ولايتها الثانية تسع محاكمات، اشتملت على ١٤ متهما، وهو ضعف عدد المتهمين الذين حوكموا خلال الولاية الأولى، أي في الفترة بين ١٩٩٥ و ١٩٩٩. لذا، من المهم أن نلاحظ أن المحكمة ستكون قد أصدرت ١٥ حكما تشمل ٢١ متهما بنهاية هذا العام.

ويثني الوفد النيجيري على المحكمة لإصدارها حكمين في اثنتين من قضايا الاستئناف على أساس الوقائع الموضوعية، وستة أحكام في استئنافات تمهيدية و ١٩ حكما وأمرا آخر خلال الفترة قيد الاستعراض.

غير أن الوفد النيجيري يلاحظ مع القلق البطء النسبي في سرعة سير المحاكمات التي تعقدتها محكمة رواندا مقارنة بالمحاكمات التي تعقد على المستوى الوطني. ومع أن هذه المشكلة تعزى إلى عوامل متعددة، ألقى الضوء على

ختاما، تحتاج المحكمة إلى دعم ثابت من المجتمع الدولي لتحقيق أهدافها. وإن وجود المحاكم الجنائية الدولية يعبر دون ريب عن التزام المجتمع الدولي بمبادئ سيادة القانون، وهو شرط لا بد منه في بناء مجتمع عادل. وتكرر نيجيريا الإعراب عن دعمها المتواصل لعمل المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا ورواندا، بوصفه جزءا من الإرادة الجماعية الكفيلة بتمكين المحكمتين من الاضطلاع بمسؤولياتهما على نحو موثوق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للممثل رواندا.

السيد غاهيما (رواندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشكركم، السيد الرئيس، على الفرصة التي اعطيتموها لوفدي كي يشارك في هذه المناقشة الهامة جدا.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تقريره وأنؤكد له ولعلاونه دعم حكومي المتواصل لما يقومون به من عمل.

واسمحوا لي كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام ومجلس الأمن على القرار الذي اتخذاه مؤخرا بتعيين مدع عام مستقل للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهذا يعد تغييرا في هيكل المحكمة دأبت حكومتي على المناداة به. ونحن نعتقد أن هذا التغيير سوف يساهم في قطع شوط طويل على طريق معالجة بعض الشواغل التي أثارها حكومتي بشأن عمل المحكمة في السابق.

إن حكومة رواندا ملتزمة بالسعي إلى تحقيق العدالة لضحايا أعمال الإبادة التي وقعت في عام ١٩٩٤، وخاصة في ما يتعلق بكبار الموظفين الحكوميين والعسكريين والمدنيين الذين خططوا لأعمال الإبادة في رواندا وأشرفوا عليها. إن تعزيز سيادة القانون بصورة عامة والحاسبة على أعمال الإبادة وسواها من انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي

لرواندا، وخصوصا في رواندا ومنطقة البحيرات الكبرى. إن الجهد الذي يبذله رئيس القلم حاليا سعيًا إلى الحصول على مزيد من الدعم لعملية المصالحة في رواندا وإنشاء صندوق خاص لضحايا الإبادة الجماعية في رواندا يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح.

وينوه الوفد النيجيري بتسليم السيد حسن بو بكر جالو من غامبيا، المدعي العام المعين حديثا للمحكمة، مهام منصبه في مقر عمله الجديد في أروشا، تنزانيا، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ونعتقد أن تعيين مدع عام جديد سوف يخفف من بعض المشاكل المؤسسية القائمة في المحكمة ويعزز معايير الاحتراف والحياد فيها. وأعتقد أيضا أن المدعي العام سيجلب معه مهاراته الفنية وكثرا من الخبرة التي تساعد في وفائه بمهامه وتزوده بالمهارات القيادية والتوجيهية المطلوبة لدفع المحكمة نحو الأمام عن طريق وضع استراتيجية واضحة وشاملة في سبيل إنجاز ولاية المحكمة.

وفي ما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يثني وفدي على الجهود التي بذلت حتى الآن لتنفيذ الإصلاحات الداخلية والخارجية على السواء، والهادفة أساسا إلى تحسين كفاءة إجراءات المحكمة، بما في ذلك توسيع مهام القضاة المخصصين. وفي هذا الصدد، يثني وفدي تحديدا على العنصر الخارجي لاستراتيجية الإنجاز التي وضعتها المحكمة من خلال التوصل إلى اتفاق مع مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي للبوسنة والهرسك في ما يتعلق بإنشاء غرفة خاصة لمحاكمة مجرمي الحرب في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك. وإننا نعتقد أن هذا الأمر يشكل مبادرة بناءة سوف تتيح للمحكمة البدء بإحالة بعض قضايا المتهمين من الدرجتين الوسطى والدنيا إلى الدائرة الخاصة للمدعين العامين للمختصين بجرائم الحرب في محكمة الدولة التابعة للبوسنة والهرسك خلال عام ٢٠٠٤ أو مطلع ٢٠٠٥.

وفي ما يلي بعض الميادين التي برزت فيها عيوب في أداء المحكمة والتي تحتاج إلى عناية. إن المحكمة لا تزال حتى الآن نائية ومهمشة عن المجتمع الرواندي، كما أنها أخفقت في أن تحدث أي أثر يذكر على هذا المجتمع، رغم ما توخاه قرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤) الذي قضى بإنشاء المحكمة. وكثيرا ما كانت الأجهزة الإدارية في المحكمة تعمل وكأنها مؤسسات منفصل بعضها عن بعض، تفتقر إلى التماسك بدلا من أن يتم بعضها بعضا كأجهزة متكاملة تعمل في مؤسسة واحدة وإطار من التعاون الوثيق.

وبالإضافة إلى ذلك، فشل مكتب المدعي العام في وضع استراتيجية واقعية وشاملة للمقاضاة. وأخفقت المحكمة في تطوير برنامج موثوق به وفعال لحماية الشهود كما تجاهلت معالجة الشواغل والاحتياجات الأخرى ذات الصلة بالضحايا والشهود. واستأجرت المحكمة مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية وأقرباء المشتبه فيهم وأصدقاءهم بوصفهم محققين دفاع ومساعدين قانونيين، وهؤلاء قاموا بدورهم بتهديد الناجين من أعمال الإبادة الجماعية الذين هم شهود للادعاء العام. وهناك ترتيبات لتقسيم الرسوم بين المشتبه فيهم بارتكاب أعمال الإبادة الجماعية المحتجزين ومحامي الدفاع والمحققين، مما أسفر عن استخدام المساهمات المالية التي قدمها المجتمع الدولي لإثراء المجرمين وأسرهم وأصدقاءهم لتأجيج الصراع في منطقتنا بدلا من تقديم مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية إلى العدالة.

كما فشل مكتب المدعي العام في توجيه الاتهام إلى عدد كبير من كبار المشتبه فيهم بارتكاب أعمال الإبادة الجماعية وإلقاء القبض عليهم، وهم ما زالوا طلقاء في العديد من البلدان، كما أخفق في وضع استراتيجية واقعية وموثوق بها لاستكمال إنجاز التحقيقات.

حدثت في رواندا بين عام ١٩٩٠ و ١٩٩٤ بصورة خاصة، كانا من بين أعمدة برنامج الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية. وبالتالي، فإننا نعلق أهمية كبرى على عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وبغية مساعدة هذه المحكمة على الوفاء بولايتها، وضعت حكومة رواندا آليات لتسهيل أعمالها. فقد وفرنا المساعدة والضيافة لأفراد المحكمة في رواندا على مدى السنوات التسع الأخيرة. وإن لدى الأجهزة القضائية وأجهزة تنفيذ القانون وأجهزة الحكومة المركزية والحكومات المحلية في رواندا أوامر دائمة بمساعدة أفراد المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في العمل الذين يضطلعون به في بلدنا.

إننا نوفر الوصول إلى الشهود الحيويين. ونجري التحقيقات لمكتب المدعي العام في كل مرة يطلب منا ذلك. وقد زدنا محامي الإثبات والمحققين بالأدلة الموجودة في حوزتنا في ما يتعلق بالقضايا التي تبدي المحكمة اهتمامها بها. كما أننا نسهل سفر الشهود للإدلاء بشهادتهم أمام المحكمة. ونواصل تقديم المساعدة والتعاون الفعالين للمحكمة في العثور على الأشخاص الفارين المشتبه في ارتكابهم أعمال إبادة جماعية بغية القبض عليهم. بيد أن من المؤسف المساعدة القيمة التي ما فتئت المؤسسات الحكومية والمواطنون في رواندا يوفرونها للمحكمة، بتضحية وتكلفة كبيرتين، كثيرا ما لا تحظى بالاعتراف والتقدير.

ومع تركيز المحكمة على استراتيجية إنجازها، ينبغي التسليم بأن شعب رواندا له مصلحة مباشرة في عمل المحكمة، حيث لديه حق مشروع في الإعراب عن رأيه بشأن أي جوانب من أداء المحكمة يمكن إدخال التحسينات عليها. فنحن لسنا فحسب جزءا من المجتمع الدولي، بل أيضا ضحايا أنشئت المحكمة من أجل تحقيق العدالة لهم.

وهم الذين ما زالوا طلقاء في العديد من البلدان في جميع أرجاء العالم. ونوصي أيضا بأن تعالج استراتيجية الإنجاز النتائج المالية لنقل أكثر من ٣٠ قضية إلى رواندا وأن تضع ترتيبات بشأن كيفية جمع الموارد المالية المطلوبة لمساعدة رواندا على معالجة تلك القضايا.

وبالنسبة لمشكلة بعد المحكمة من المجتمع الرواندي وعزلتها عنه، فإننا نوصي بأن تضطلع المحكمة ببرنامج للتوعية موثوق به وكبير بغية سد الفجوة بينها وبين المجتمع الرواندي. وفي رأينا أنه يمكن للمحكمة أن تستفيد دروسا قيمة من تجربة محكمة سيراليون في هذا الصدد. ونود أن نوصي مرة أخرى بأن تعقد في رواندا على الأقل جلسات بعض القضايا التي تنتظر فيها المحكمة.

وبالنسبة لعلاقة المحكمة مع الناجين، فإننا نحض المحكمة على تسوية حالات سوء تفاههما القائمة مع الناجين من الإبادة الجماعية من خلال الحوار مع ممثليهم المختارين.

وفيما يتعلق باستتجار أشخاص مشتبه فيهم بأنهم شاركوا في أعمال الإبادة الجماعية، نوصي بأن تتفق حكومة رواندا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بشأن آليات لفحص الأشخاص المتقدمين للتوظيف لضمان ألا تعين المحكمة أشخاصا مسؤولين عن ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية. ونوصي أيضا بتعيين لجنة مستقلة للتحقيق ولتقديم تقرير عاجل بشأن وجود أشخاص ضمن موظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا مشتبه فيهم بارتكاب أعمال الإبادة الجماعية، وبشأن التدابير التي يتعين اتخاذها لضمان عدم استمرار مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية وذويهم وأصدقائهم في الإثراء غير العادل بالأموال التي يدفعها المجتمع الدولي لضمان تقديمهم للعدالة بدلا من ذلك.

وبالنسبة لمعاملة الشهود وحمايتهم، فإننا نطالب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بتوفير التوجيه المعنوي الكافي

وعلى وجه العموم، فإن التصور السائد في رواندا هو أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بالنظر للموارد الكبيرة الموضوعية تحت تصرفها، ما فتئت بطيئة وغير كفؤة وغير فعالة.

ونود أن نقر بأنه أحرز بعض التقدم في معالجة بعض الشواغل التي كانت لدى حكومة وشعب رواندا بالنسبة لأداء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وفي هذا الصدد أود أن أذكر المثالين التاليين: وهما تعيين مدع عام منفصل للمحكمة؛ والمبادرات التي قام بها الرئيس الجديد للمحكمة للإسراع بالحاكمات ولتعزيز فعالية تشغيل المحكمة، كما بين القاضي موز صباح هذا اليوم.

إن رواندا، مثلها مثل بقية المجتمع الدولي، تأمل وتعتقد أن القيادة الجديدة للمحكمة توفر فرصة لمعالجة المشاكل التي أصابت المحكمة في الماضي، وتضع المؤسسة على مسار يمكنها من أن تخلف إرثا يمكن أن نعتز به جميعا عن حق في السنوات القادمة.

وتؤكد حكومتي من جديد التزامها الصادق بالاستمرار في إيلاء دعمها التام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بغية تمكينها من الوفاء بولايتها. وندعو أيضا جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها الجمعية العامة، إلى الاستمرار في استكشاف سبل لجعل المحكمة أكثر كفاءة وفعالية، ونغتنم هذه الفرصة لتقديم التوصيات التالية لتنظر فيها الجمعية.

فيما يتعلق باستراتيجية الإنجاز، نوصي بأن يكون هناك مشاور أكبر مما تسنى حتى الآن بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن الاستراتيجية المقترحة. ونوصي بأن تعالج استراتيجية إنجاز التحقيقات على سبيل الإلحاح مشكلة الأعداد الكبيرة من المشتبه فيهم بارتكاب أعمال الإبادة الجماعية الذين لم يوجه مكتب المدعي العام إليهم اتهامات

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البندين ٥٣ و ٥٤ في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البندان ٦٠ و ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/58/323)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/58/1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه، في رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة، طلب الممثل الدائم لإسبانيا، بوصفه رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى لشهر تشرين الأول/أكتوبر، أن تستمع الجمعية العامة في جلسة عامة إلى بيان يقدمها المراقب عن الكرسي الرسولي في المناقشة العامة بشأن البند ٦٠ في جدول الأعمال، "متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية"، والبند ١٠ في جدول الأعمال "تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة".

هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على اقتراح الاستماع إلى بيان من المراقب عن الكرسي الرسولي في المناقشة بشأن البندين ١٠ و ٦٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

السيد ليمون (سورينام) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أشكر الأمين العام على تقريره الوافين عن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية وعن أعمال المنظمة. ونرحب بمبادرة الأمين العام لإنشاء فريق رفيع المستوى من شخصيات مرموقة لبحث التحديات العالمية الرئيسية، مثل السلم والأمن، وكذلك إصلاح الأمم المتحدة.

وإعداد شهود الاتهام قبل مثولهم أمام المحكمة. وندعو أيضا إلى إنشاء برنامج فعال للشهود يتفق عليه بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والحكومة.

وفيما يتعلق بسوء إدارة المحكمة بشكل عام، نحث على زيادة التعاون بين مختلف هيئات المحكمة، حتى تتصرف بوصفها هيئات تكميلية لمؤسسة واحدة عوضا عن تصور أنفسها كهيئات منفصلة ومستقلة ومتنافسة. كما نطالب الهيئات المعنية بإنهاء ممارسات التوظيف المستندة إلى عوامل غير الأهلية، وهي العوامل التي كان لها في الماضي تأثير سلبي على كفاءة الموظفين.

وأخيرا فيما يتصل بالعلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والحكومة الرواندية، نوصي بأنه، ما دامت المحكمة الدولية تعالج أوجه القصور في التحقيق والادعاء في القضايا التي تتناولها المحكمة، يجب أن يكون هناك تعاون أوثق بين موظفي المحكمة الجنائية الدولية وسلطات الادعاء والتحقيق الرواندية لضمان إعداد القضايا بصورة أفضل.

ونوصي بالاستفادة فائدة أكبر من المهنيين الروانديين داخل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال الأعوام المتبقية لولاية المحكمة، لأنهم أكثر معرفة بحقائق وظروف الإبادة الجماعية، كما أن تجربتهم ستكون مفيدة حينما تبدأ المحاكم المحلية في رواندا في الاضطلاع بالمسؤولية عن القضايا التي ستنتقل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى محاكمنا المحلية.

وأخيرا، نحث على تنفيذ التوصيات والاتفاقات السابقة لإضفاء الطابع المؤسسي على نظام لضباط الاتصال بين المحكمة والحكومة بغية تيسير التضامن والتعاون.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقدير حكومتي للجمعية العامة وللمجلس الأمن وللأمين العام على اهتمامهم المستمر بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ودعمهم لها.

يمكنه تيسير الأنشطة الإرهابية في كل أرجاء العالم. ولذلك ينبغي التصدي للإرهاب بشكل جماعي. وفي مكافحة الإرهاب، التي تلتزم بها سورينام تماما، يجب أن يُحترم القانون الدولي وحقوق الإنسان ومبادئ التسامح والتعايش السلمي في كل الأوقات.

إن نقل النفايات النووية عبر البحر الكاريبي قضية تثير قلقا بالغاً لمنطقة البحر الكاريبي - خاصة في ضوء زيادة الأنشطة الإرهابية في كل أنحاء العالم - ونظرا للخطر الكامن الذي يشكله ذلك النقل.

إن أحد حقوق الإنسان الأساسية لكل كائن بشري هو الحق في التنمية، التي يجب أن تركز على الإنسان وأن تكون مستدامة. ولا يزال الفقر العالمي أحد أصعب التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. وتحقيق أهداف الألفية بحلول عام ٢٠١٥ سيتطلب في الواقع جهودا وطنية ودولية أكبر. وينبغي تشجيع تحقيق هذه الأهداف بشكل أكبر، وينبغي للدول النامية والصناعية معا أن تتقيد بالتزاماتها في هذا الصدد.

لقد تقرر أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أكثر الأوبئة فتكا في التاريخ البشري، وهو يفرز آثارا اجتماعية واقتصادية مدمرة. وحقيقة أن منطقة البحر الكاريبي لديها ثاني أعلى نسبة سكان مصابين بالفيروس تثير الفزع. ولذا فإن حكومتي ملتزمة بوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعكس اتجاهه، وكذلك الملاريا وأمراض أخرى. وفي هذا الصدد، يجري وضع خطة استراتيجية وطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لفترة الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٨.

يجب على البلدان الصناعية أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وأن تعمل على إقامة نظام عادل للتجارة مع البلدان النامية. ويحتاج نظام التجارة

إن حفظ السلم والأمن الدوليين أحد الأعمدة التي أسست عليها الأمم المتحدة. ولقد استرعت التطورات الأخيرة انتباهنا إلى تهديدات للأمن الدولي، قديمة وجديدة على حد سواء. فبالإضافة إلى التهديدات التقليدية للأمن التي تتصدى لها بحماية الحدود والسكان من الاعتداء الخارجي، نحن الآن نواجه تهديدات أخرى للأمن الدولي تؤثر على العلاقات الدولية المعاصرة. وتشمل هذه التهديدات الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وانتشار الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، وتلوث البيئة، والأزمات الاقتصادية، وكلها يمكن أن تفضي في نهاية المطاف إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ولكي نتوصل إلى جدول أعمال أمني مشترك، من الضروري أن يتوصل المجتمع الدولي أولا إلى اتفاق بشأن التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين، القديمة والجديدة معا، وبشأن سبل التصدي الجماعي لتلك التهديدات.

إن أحد أهداف الأمم المتحدة التي نسعى منذ زمن طويل إلى تحقيقها هو إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل من العالم. وهناك قلق متزايد بين أعضاء المجتمع الدولي وداخل الأمم المتحدة من أن تتمكن أطراف غير حكومية من حيازة واستخدام هذه الأسلحة. والصكوك والوسائل المتعددة الأطراف الموجودة حاليا للتصدي لتهديدات أسلحة الدمار الشامل لا تركز إلا على التهديدات التي تشكلها الدول، وليس على التهديدات التي تشكلها أطراف غير حكومية، ولا تشمل عقوبات محددة على عدم الامتثال. وتتفق حكومتي مع الأمين العام على أن هذه مواطن ضعف خطيرة ينبغي معالجتها.

إن الأعمال الإرهابية خطر ماحق على السلم والأمن الدوليين وتمثل خرقا خطيرا لحقوق الإنسان الأساسية. ويحمل الترابط المتزايد في العالم في طياته خاصة سلبية، حيث

ونحن نؤيد أيضا مقترحات الإصلاح فيما يتعلق بتعزيز الجمعية العامة، مثل تبسيط جدول أعمالها، وتحسين عملية صنع قراراتها، وتعزيز دور صكوك القانون الغض، مثل القرارات والإعلانات، وتعزيز علاقات المجلس مع بقية منظومة الأمم المتحدة.

ختاما، أود أن أعيد التأكيد على التزام حكومي بالعمل مع بقية المجتمع الدولي على تحقيق عالم أكثر سلاما وإنسانية وإنصافا وعدالة.

السيد ألكالاي (فزويلا) (تكلم بالإسبانية): أود

في البداية أن أعرب عن التقدير لكم، سيدي الرئيس، على وضع برنامج عمل يتعلق بالبنود المخصصة للمناقشة في جلسات عامة بطريقة تكفل الاستعراض الشامل للقضايا التي تمنا. وهذا صحيح على نحو خاص ونحن نتناول هذين البندين المعروضين علينا، نظرا للعلاقة الوثيقة المتداخلة بين تقرير الأمين العام، مثلما يتضح من تكامل وصف التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الألفية.

وأيد عدد كبير من الوفود في المناقشة الاقتراح الرامي إلى تعزيز هذا المحفل السياسي العالمي. والجمعية العامة هي المحفل الوحيد لدى المجتمع الدولي لاستعراض القضايا والمواضيع والمسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين والنظر فيها.

وينبغي أن يكون تقارب وجهات النظر هذا بداية لأمر هام جدا. ونحن نرى المجتمع الدولي يحث على الحفاظ على النهج الجماعي تجاه القضايا والتحديات التي تواجه الأمم المتحدة، وذلك من خلال تعددية الأطراف. ويتطلب كل ذلك أن تتكيف هذه المنظمة، المتأثرة أيضا بعملية العولمة، مع التغيرات وأن تواكب المتطلبات الدولية الجديدة.

وينبغي أن تكون الأمم المتحدة مركز اتخاذ القرار للتصدي للتحديات والتحديات التي تواجهها البشرية.

المتعدد الأطراف إلى التحسين. وهناك حاجة إلى إشراك البلدان النامية بشكل أكبر في عملية صنع القرار في المنظمات الدولية الرئيسية.

إن متابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، خاصة المعنية بالتنمية المستدامة وتمويل التنمية، أمر ضروري في جهودنا الشاملة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن نتصدى للتحديات البيئية الخطرة مثل تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي، وينبغي أن نفي جميعا بالتزامنا بالإدارة المسؤولة والعادلة لموارد كوكب الأرض، كما حددت ذلك خطة تنفيذ جوهانسبرغ.

إن التعليم للجميع، والمساواة بين الجنسين، وسد فجوة التكنولوجيا الرقمية قضايا تتطلب أيضا الاهتمام إذا أريد تحقيق التنمية الكافية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهدا جادا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيهيئ بذلك أحوالا معيشية أفضل لكل شعوب العالم.

ونحن نمر الآن بفترة عصيبة في العلاقات الدولية، وأحد التحديات الرئيسية في هذا الصدد هو التهديد الذي يواجهه تعددية الأطراف. وهذا يتطلب من المجتمع الدولي أن يدرك بشكل عاجل مسؤوليته عن اتخاذ نهج جماعي تجاه حل المشكلات العالمية واستعراض أداء وهيكل المؤسسات الأساسية المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة.

وتؤيد سورينام الجهود المبذولة لتعزيز الأمم المتحدة من خلال الإصلاح. وينبغي لإصلاح مجلس الأمن ضمان أن تصبح تلك الهيئة جهازا أكثر ديمقراطية وتمثيلا بحيث تعكس الحقائق الجغرافية السياسية المعاصرة. والمهمة التي تنطوي على أكبر التحديات ستكون مهمة إيجاد الحل المناسب لإصلاح مجلس الأمن - الحل الذي يمكنه من التعامل بفعالية مع قضايا السلم والأمن الدوليين في إطار النظام العالمي الحالي.

الجمعية العامة ٣٣٧/٥٧ إسهاما ممتازا من الدول الأعضاء في التصدي لهذه المهمة. وينبغي أن تواصل الجمعية العمل بشأن ذلك القرار وتطويره نظرا لأهميته وآثاره التي يمكن توقعها، وينبغي أن تحتل هذه المسألة أولوية عليا في متابعتنا للأهداف الإنمائية للألفية.

ومن دون تجاهل الحاجة إلى مواصلة تكثيف العمل لمكافحة ظهور تهديدات جديدة للسلم والأمن الدوليين مثل الإرهاب الدولي والجريمة الدولية المنظمة، من الضروري للمنظمة أن تخصص الموارد اللازمة للترويج والاستجابة للاحتياجات الكبيرة للتنمية والقضاء على الفقر من خلال تنمية الشعوب.

وسيشكل التقدم المحرز صوب تحقيق هذه الأهداف عاملا رئيسيا في إيجاد مجتمعات أكثر عدالة وديمقراطيات أكثر متانة واستقرارا، وفي الوقت نفسه يمكننا أيضا أن نقضي على الأخطار، المشار إليها سابقا، التي تشكل تهديدات للسلم والأمن الدوليين.

ولذلك السبب من الضروري زيادة قوة آليات الدعم والمساعدة للبلدان النامية وأن توفر لها أدوات حديثة ابتكارية تمكنها من تحقيق هدف الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها.

وفي ضوء هذا، نحن مقتنعون بأن إنشاء صندوق إنساني دولي، مثلما اقترح بلدي، بصفته وسيلة تساعد على مواجهة حالة الطوارئ الاجتماعية التي تواجهها البشرية، لا يزال اقتراحا وجيها وسنواصل تقديمه في المفاوضات المقبلة.

وتولي فترويا أهمية كبيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، نحن راغبون على نحو خاص إلى أن نرى اعتماد صيغ وأساليب وخطط محددة تمكن من متابعة وتقييم الأهداف، لأن التقدم المحرز في مكافحة الفقر والظلم

ويجب أن تكون تقوية نظام الأمن الجماعي والنهج المتعدد الأطراف لتناول القضايا التي تشغل المجتمع الدولي وتثير اهتمامه أساس إصلاحنا لهذه المنظمة.

وحدد الأمين العام في تقريره السنوي بوضوح شديد التحديات التي تنتظر الأمم المتحدة ووصف لنا تفاصيل ما تفعله المنظمة في مجالات السلام والأمن والقانون الدولي وحقوق الإنسان وحماية البيئة وحفظها، ضمن أمور أخرى ذات أولوية.

وتوضح النقاط التي أثارها مرة أخرى ضرورة المحافظة على النهج المتعدد الأطراف الذي من شأنه أن يمكن كل دولة من الدول الأعضاء من تقديم إسهاماتها وتشاطر خبراتها أو عرض وجهة نظرها بغية جعل عملية صنع القرار بشأن هذه القضايا المهمة عملية تشاركية.

ونحن نرى أنه ينبغي أن تستند قراراتنا إلى مثل العدالة الاجتماعية والحرية والسلام والتقدم الاقتصادي والديمقراطية والاستقلال وينبغي أن تصمم لبناء مناخ دولي متوازن تسود فيه العدالة في بيئة من التضامن الذي يروج للأمن والاستقرار الحيويين للتقدم البشري.

وعلى الرغم من الصعوبات المتأصلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتقدم الضئيل المذكور في تقرير الأمين العام، لا تزال تلك الأهداف، من دون شك، هي جدول الأعمال المهم للمنظمة. وتشمل الأهداف الإنمائية للألفية طائفة واسعة من التحديات والمشاكل غير التقليدية في طابعها والتي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. ونحن نرى أن التقدم الذي سيحرز في تحقيق هذه الأهداف يعتمد إلى حد كبير على التقدم المحرز في تخفيض مستوى الفقر والحرمان، وعلى القضاء على التهميش الاجتماعي.

ومنع نشوب الصراعات المسلحة للمنظمة مجال فيه إمكانات كبيرة من حيث عملها في المستقبل. وقد كان قرار

للأمم المتحدة في وضع المعايير والقواعد العالمية لحماية الحقوق والحريات الأساسية للفرد. ولكن حينما نستعرض ونحلل التمتع الفعلي بهذه الحقوق على الصعيد العالمي، نرى أن النتائج لا تزال محدودة. وتبدو المهمة هائلة حينما ننظر إلى الأرقام التي نتلقاها يوميا ونرى كيف أن المحرومين من الاستمتاع بهذه الحقوق لا يزالون يعانون من أشد المشاق.

وفي الوقت الحالي، تستضيف فنزويلا مؤتمرا رفيع المستوى بشأن الفقر والمساواة والإدماج الاجتماعي، وذلك بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية، للنظر في سبل ووسائل القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، بوصف ذلك شرطا أساسيا لبناء الديمقراطية وتعزيزها.

وكما تدرك الجمعية، إن موضوع مكافحة الفقر مسألة ذات أولوية عُلِّيا بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ونحن واثقون بأن النتائج التي سنتوصل إليها في الأيام القليلة المقبلة ستمكننا من الإسهام في جهود الأمم المتحدة لتحقيق ذلك الهدف.

ومن وجهة النظر هذه، من المهم للغاية بدء عملية تنفيذ إعلاني مونتيري وجوهانسبرغ، بالإضافة إلى نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى الأخرى التي عقدت مؤخرا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ويجب أن نضع المبادئ التوجيهية الملائمة لتحقيق كل ما تقضي به الأهداف الإنمائية للألفية.

وإدخال المؤسسات المالية، مثل مؤسسات بريتون وودز في الحوار الرفيع المستوى، والشراكة المتزايدة فيما بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص سيساعداننا، دون شك، على تحقيق تلك الأهداف.

وعلى المستوى الدولي، هناك شعور واضح بأنه ينبغي لنا أن نستفيد من هذه الفرصة لتحديث منظمتنا، ومواءمتها مع التحديات التي تواجهها ومع مستوى العمل

الاجتماعي سيكون أساسيا في تحقيق أهداف بلدنا الإنمائية. وينبغي النظر إلى هذه العملية بوصفها ممارسة متعددة الأبعاد تشمل أهدافا في مجالات الصحة والتعليم والإنتاجية ورعاية البيئة واحترام حقوق الإنسان وتعزيز القيم الثقافية والتنوع الثقافي، بوصفها عناصر أساسية في جدول الأعمال الاجتماعي. وهذا هو التحدي الذي تعهدت حكومة بلدي بالتصدي له في سعيها إلى تحقيق هذه الأهداف. وتؤمن فنزويلا بضرورة وضع خطط محددة للعمل تزيد من قدرتنا على تحقيق أهداف جدول أعمالنا الاجتماعي.

وينبغي إيلاء أولوية لجدول الأعمال الاجتماعي والاقتصادي مساوية لأولوية جدول الأعمال السياسي بحيث يمكن النظر إلى المشاكل باعتبارها مجموعة واحدة، ومن وجهة نظر التضامن، مع التركيز على التعاون الدولي للعمل على إيجاد عالم أكثر أمنا وعدالة، عالم نتطلع جميعا إليه، ويكون خاليا من العديد من الظروف التي ينمو فيها الإرهاب والصراعات المسلحة لتصبح حروبا. يمكن أن يكون نطاقها دوليا.

وينبغي للأمم المتحدة زيادة جهودها لتقديم العون والمساعدة إلى البلدان النامية، مع العناية في الوقت نفسه بالاحتياجات الخاصة للبلدان ذات الدخل المتوسطة وأيضاً، وعلى نحو خاص، أقل البلدان نمواً التي تستحق اهتماما رئيسيا. ولتحقيق هذه الغاية، نحتاج إلى وضع آليات وطرائق خاصة تمكنها من الحصول على ما يلزم من الموارد والتعاون.

وسيكون التزامنا جميعا التزاما راسخا بالتحول نحو نموذج إنمائي أكثر إنسانية، ويستند إلى قيم أخلاقية جديدة تحكمها العدالة الاجتماعية، خطوة أساسية صوب تحقيق هذه الأهداف. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نعيد النظر في مفهوم الأمن الدولي، وهو مفهوم يحتاج إلى أن يعرف من منظور الفرد البشري. وقد كان هذا هو الشغل الشاغل

إن أي تقييم للعمل الذي قامت به الأمم المتحدة خلال الاثني عشر شهرا الماضية يبين أن المشاكل المتعلقة بالسلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية والحكم السليم لا تزال من الشواغل ذات الأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. وقد كشف توالي الاعتداءات الإرهابية الشرسة الذي شهدناه مؤخرا، والذي بلغ ذروته بالاعتداء المأساوي الذي وقع يوم ١٩ آب/أغسطس الماضي على الأمم المتحدة، عن تعقد التحديات التي تواجهها البشرية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ولقد سعى مرتكبو الإرهاب الدولي، بالاعتداء على مقر الأمم المتحدة، بذلك العنف الذي لم يسبق له مثيل، إلى الاعتداء على المبادئ والقيم العالمية والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وإلى التشكيك في مصداقية وشرعية مهمتها - العمل من أجل السلام، والاستقرار والتنمية.

وفي ذلك الإطار، يصف تقرير الأمين العام بحق تلك المسألة بأنها تحد مباشر لرؤية التضامن العالمي والأمن الجماعي المتأصل في ميثاق الأمم المتحدة وعبر عنه ببلاغة إعلان الألفية.

إن العولمة السريعة للأزمات المحلية والإقليمية تمثل تحديا للإرادة السياسية للأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية وإحساسها بالمسؤولية. ومنظمتنا بحاجة إلى تقوية عزمها لمواصلة كفاحها ضد الإرهاب الدولي، وللتوصل إلى مستويات سياسية سلمية دائمة للصراعات العديدة التي تحرق بالعالم، وعلى وجه الخصوص في الشرق الأوسط وفي أفريقيا.

ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل مساعدة الشعب العراقي على إعادة بناء بلده ودعم الجهود الجارية لاستعادة سيادته الكاملة. وفي الشرق الأوسط، يجب اتخاذ مبادرات لإعادة تحريك عملية السلام. ويجب حث كل

الذي تحتاج إلى القيام به. ويجب علينا أن نجتمع جهودنا لرسم السبيل الجديد الذي يجب أن تسير عليه المنظمة، بعد نصف قرن من وجودها، وهذه الجهود يجب أن يستمر تحسينها وضبطها.

ومن الضروري أن نبذل قصارى جهدنا لتركيز جهودنا وانتباهنا على المجالات التي لها أكبر تأثير على الحياة الدولية، دون أن نغيب عن بالنا ضرورة ضمان أن يكون ذلك لصالح كل فرد من الأفراد في العالم وكل شعب من شعوبه.

في الختام، نود أن نعرب عن ثقتنا في اقتراح الأمين العام بإنشاء فريق من الأشخاص البارزين لتقديم تقريراً عن الحاجة إلى إعادة هيكلة الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وستكون التوصيات التي سيتقدمون بها في هذا الشأن، دون شك، مفيدة للغاية.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن استعداد وفد بلدي للتعاون دائما مع ذلك الفريق، وفيما يتعلق بالاقتراحات الأخرى التي طرحت، لضمان إسهامنا بطريقة فعالة في جعل الأمم المتحدة منظمة متجددة ومستشفرة للمستقبل.

السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بالإعراب عن مدى تقدير وفد بلدي للمهارة، والموهبة والتفاني التي أظهرتموها في تنظيم وقيادة جمعيتنا. وأود أيضا أن أهنيئ الأمين العام على الجودة العالية التي اتسم به تقريراه عن أعمال المنظمة وعن تنفيذ إعلان الألفية، وأيضا على الأهمية التي اتسمت بها توصياته ونتائجه.

قبل أن انتقل إلى النظر في بعض النقاط التي يوليها بلدي أهمية كبرى، أود أن أقول إننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المغرب بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين.

إن ترجمة الأهداف الإنمائية للألفية إلى حقيقة ملموسة هي، بالنسبة لأفريقيا، أفضل الآمال للقضاء على الفقر وللتخلص من الأسباب العديدة للصراع وعدم الاستقرار. والالتزامات التي تعهد بها الأفريقيون في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بدعم من شركائهم الإنمائيين، ذات أهمية حاسمة. وهذه الشراكة فرصة فريدة من نوعها بالنسبة لأفريقيا، ويسرنا أن نرى منظمنا تشارك مشاركة تامة في هذا التحرك الدينامي. يتعين علينا أيضاً أن ننظر في التقدم الذي أحرز في إنشاء الشراكة العالمية الجديدة التي يجب أن تستند إليها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) في تطورها، لأنه ما لم يُعبأ المجتمع الدولي الآن لتقديم الموارد اللازمة لأفريقيا فإن القارة الأفريقية تتعرض بشدة لخطر عدم تحقيق أهداف الألفية الإنمائية.

ويلاحظ وفدي بأسف أن المفاوضات بشأن عناصر أساسية من جولة الدوحة الإنمائية لم تكن مثمرة في المؤتمر الوزاري الأخير لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في كانون. ونحث شركاءنا على الاستجابة لاقتراحات البلدان النامية المتعلقة بمجالات ذات أهمية حيوية للسلام والاستقرار والتقدم في جميع أنحاء العالم.

في الختام، نشجع الأمم المتحدة على مواصلة العمل من أجل نظام عالمي أكثر إنصافاً، نظام يساعد على تحقيق أهداف الألفية الإنمائية.

السيد كيلو - آي (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

(تكلم بالفرنسية): لقد أتاحت الفرصة لوفد جمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال صوت فخامة رئيس الجمهورية اللواء جوزيف كاييلا، صاحب السلطة، ليهنئكم على تفانيكم ومهارتكم وكفاءتكم التي سترتم بها أنتم وأعضاء مكتبكم أعمال الجمعية. ويود وفدي أن يغتنم هذه

الاطراف على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس، وعلى الالتزام بالاتفاقات التي وقعت، وأيضاً أحكام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، لتوفير حل تفاوضي للأزمة.

ويرحب وفد بلدي بجهود الأمم المتحدة المكثفة في مجالات منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام في أفريقيا وفي سائر أنحاء العالم. وأمثلة كوت ديفوار، وسيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومؤخراً ليبيريا تبين كيف يمكن لمنظمتنا أن تكون ناجحة جداً، أحياناً في ظل ظروف طارئة، في نشر عمليات سلام معقدة بشكل متزايد تشمل شركاء متعددين في الميدان.

إن التحديات التي يتعرض لها السلم والأمن لها بعد عالمي. وهي تتطلب استجابات جماعية قائمة على الشرعية الدولية للأمم المتحدة. وقد حان الوقت لكي ننظر الجمعية العامة بدقة في بنى المؤسسات الدولية وتسعى إلى مواءمة هياكلها ووظائفها وفقاً للاحتياجات الراهنة.

وفي هذا الخصوص، نؤيد جهود الأمين العام التي لا تكل لتنشيط وإصلاح الأمم المتحدة. وينبغي لجمعيةنا أن تؤيد، في جملة أمور، أنشطة الفريق الرفيع المستوى الذي أوكل إليه الأمين العام مهمة النظر في سبيل تقوية الأمم المتحدة عن طريق إصلاح مؤسساتها. وحكومة بلدي تهتم اهتماماً ذا أولوية بهذا الإصلاح وستسهم في نظر الدول الأعضاء فيه.

وبلدي مقتنع بأنه في هذه المرحلة الحرجة من الشؤون العالمية يجب تقوية أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية - مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - حتى ترقى على نحو أفضل إلى مستوى توقعات العالم النامي وتكفل توزيعاً أكثر إنصافاً لمنافع العولمة.

اعتماد تدابير فعالة لمكافحة اقتصادات الحرب دون هوادة، وكذلك مكافحة الاتجار غير المشروع بالأحجار الكريمة والمواد الخام التي كثيراً ما تغذي الصراعات في البلدان التي تنتج هذه الموارد. وفي هذه المرحلة، ينبغي عمل كل شيء ممكن لتعزيز نظام إصدار شهادات الماس في إطار عملية كيمبرلي. رابعاً، من الضروري وجود التزام سياسي واقتصادي حقيقي من جانب الدول الأعضاء ليكون لها تأثير حقيقي على جميع الجهات الفاعلة المشاركة في الصراعات المسلحة.

ويود وفدي هنا أن يذكر الجمعية بالطلب الذي تقدم به فخامة رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٤ أيلول/سبتمبر لإنشاء صندوق للأمم المتحدة لدفع تعويضات عن معاناة جمهورية الكونغو الديمقراطية التي لا توصف وإنشاء محكمة جنائية دولية لجمهورية الكونغو الديمقراطية بمساعدة الأمم المتحدة لمحكمة الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم إبادة جماعية؛ وجرائم ضد الإنسانية. بما في ذلك استخدام الاغتصاب كسلاح للحرب؛ والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

خامساً، في مجال التنمية، يتعين أن ينظر إلى العولمة على أنها قوة إيجابية للبشرية كلها، وأنها ينبغي أن تستند إلى شراكة عالمية لتحقيق نوع من التنمية متنوع وديناميكي بصورة متزايدة.

إن إصلاح الأمم المتحدة ضروري لتلبية الاحتياجات الحيوية، بما فيها، أولاً، جعل نظام أمننا الجماعي نظاماً ذا مصداقية؛ وثانياً، تدعيم مبدأ تساوي الدول في السيادة؛ وثالثاً، تكييف عضوية بعض الهيئات، التي ستصبح عديمة الجدوى لأنها تعود إلى عام ١٩٤٥، لتلائم مع الظروف الراهنة؛ ورابعاً، ضرورة أن تؤخذ في الحسبان الحقائق الجغرافية السياسية للقرن الحادي والعشرين.

الفرصة ليعبر عن مدى تقديره لتقرير الأمين العام عن أعمال الأمم المتحدة وعن تنفيذ إعلان الألفية.

ونود أن نقول في حين إن الأمين العام أبرز التحديات والصعوبات التي تواجهها الأمم المتحدة في المساعدة على تحقيق ما يحتاجه العالم من تضامن وأمن جماعي، فإنه يشير في تقريره إلى ما يأتي: أولاً، ازداد عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من ٥١ دولة عند إنشائها، إلى ١٩١ دولة الآن. وقد يزداد هذا العدد بفضل العمل الذي قامت به اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

ثانياً، تعرضت أهداف السلم والأمن المحددة في إعلان الألفية لهجوم عنيف من خلال تفاقم الأعمال الشائنة مثل الإرهاب وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام المضادة للأفراد والخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل وزيادة عدد الشبكات الإجرامية المتعددة الجنسيات ونهب الموارد الطبيعية باسم الفكرة المبهمة، فكرة حماية المصالح الأمنية الداخلية. ثالثاً، يسحق الجوع والفقر المدقع والعوز والجهل والمرض والأوبئة غير المعروفة سابقاً أناساً عديدين في جميع أنحاء العالم. رابعاً، توقف التقدم الاجتماعي والاقتصادي بعد عدة حروب.

للتصدي لجميع هذه التحديات واختطاط نهج لتدعيم السلم والأمن الدوليين وإنعاشهما، وبالتالي تدعيم وإنعاش التنمية، تعتقد جمهورية الكونغو الديمقراطية أن كل شيء ينبغي أن يستند إلى عمل منسق، على أن يؤخذ في الحسبان، أولاً، الضرورة الطاغية لتعزيز واستكمال النظم الموجودة للتصدي لأسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك الألغام المضادة للأفراد. ثانياً، يجب أن نبقي نصب أعيننا أيضاً فرض جزاءات مالية وحظر على الأسلحة لإحداث نوع من العلاج بالصدمة لسلوك الأطراف وضمان الامتثال لقرارات الدول الأعضاء. ثالثاً،

ثقافة السلم في كافة أنحاء العالم، محققة تقدما ملحوظا في بعض الحالات دون غيرها.

وسيراليون وتيمور الشرقية مثالان حديثان عن أماكن حققت فيها الأمم المتحدة هدفها. ومع ذلك، فإن الأمم المتحدة فشلت في العمل بشأن العراق. كما أنها، ولمدة نصف قرن، لم تستطع تسوية أزمة الشرق الأوسط المتهمة ووقف سفك الدماء هناك. أما أفغانستان وليبيريا وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وعدد من الأماكن الأخرى التي يعصف بها الصراع فلا تزال تمثل تحديا خطيرا للهيئة العالمية.

وبالرغم من مبادرة الأمم المتحدة بشأن القيام بعمل عالمي متضافر ضد الإرهاب، لا يزال ذلك التهديد يمثل خطرا رئيسيا على السلم العالمي. ويتعين علينا حقا هزيمة الإرهاب. وفي نفس الوقت، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية للإرهاب ومقوماته كالفقر والتمييز وعدم الوعي والافتقار الى الفرص. ويجب أن نمنع حصول الأطراف الفاعلة من غير الدول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بإعادة إنعاش الاتفاقات العالمية ذات الصلة.

وتقدر حكومة صاحب الجلالة تقديرا عاليا اهتمام الأمين العام بشأن التمرد الماوي الذي يث الرعب في نيبال وعرضه الكريم لمساعيه الحميدة. وسوف نستفيد قطعاً من سخائه عندما نرى أن مساعيه الحميدة ستكون مثمرة على أفضل نحو. كذلك نشي على جميع أولئك الأصدقاء الذين ساعدونا على مواجهة مشكلة الماويين وعلى تنفيذ أنشطة إنمائية سريعة العائد في المناطق المتضررة.

ومما يبعث خيبة الأمل أن مؤتمر الأمم المتحدة لترع السلاح قد أصبح رهينة القصور الذاتي والانشغالي، ولم يتمكن حتى من وضع برنامج عمل في السنوات العديدة الماضية، ناهيك عن وضع استراتيجية لتخليص العالم من

وفي حين أننا نؤيد مضمون بيان ممثل المملكة المغربية، الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، يؤيد وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، لا سيما من خلال تعزيز سيادة القانون.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك على انتخابكم، الذي تستحقونه فعلاً، لرئاسة الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. إنني أكبر قيادتكم وخيرتكم الواسعة في الميدان الدبلوماسي، وأثق ثقة تامة بأن دورتنا ستكون ناجحة بقيادتكم.

يجسد إعلان الألفية معظم، إن لم يكن كل، مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، موضحة بعبارات أكثر تحديدا. وقد ذهب البعض إلى حد القول إن الإعلان ميثاق ثان لهذه الهيئة العالمية. والآن، تتمثل المهمة الرئيسية للأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان. وبالتالي، ترحب نيبال بخطة النظر في التقرير المقدم عن أعمال المنظمة وتقرير متابعة مؤتمر قمة الألفية معاً.

إن التقريرين يبينان أن العام المنصرم شهد أوجه تقدم عديدة كما شهد إنتكاسات بالنسبة للأمم المتحدة والعالم عموماً. وكان أكثر الاعتداءات الوحشية ترويعاً خلال هذه الفترة هي الهجومان الإرهابيان على مقر الأمم المتحدة في بغداد، اللذان قُتل فيهما السيد سيرجيو فييرا دي ميلو وآخرون. ونحن نعرب عن مواساتنا العميقة للأسر المنكوبة.

في الحقيقة، إن صون السلم والأمن لا يزالان شاغلا رئيسيا للعالم وتحديا كبيرا للأمم المتحدة. وتقدر نيبال ما تفعله الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات وتسويتها، والقضاء على الإرهاب، وتعزيز عملية نزع السلاح، وتعميم

والإعانات الهائلة للمزارعين وغيرها من الحواجز الجمركية وغير الجمركية في البلدان الغنية لا تزال تمثل عقبات أمام التجارة الحرة ونمو البلدان الفقيرة. والحادثات التجارية التي فشلت في كيانها ينبغي إنقاذها من خلال الإسراع باستئناف المفاوضات من أجل أن يصبح وعد الدوحة حقيقة وألا يبقى مجرد سراب.

لقد أكدت الأمم المتحدة دائما على أن البلدان المحرومة تحتاج إلى اهتمام خاص وإلى موارد مناسبة لتخفيف صعوباتها. وبرامج وصناديق الأمم المتحدة قد بذلت قصارى جهدها في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، تم إدراج برنامج عمل بروكسل من أجل أقل البلدان نموا في الأنشطة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة. ولكن النتيجة العامة لا تزال مصدر قلق. فالمساعدة الإنمائية لأقل البلدان نموا غير كافية إطلاقا. والوصول إلى الأسواق مع الإعفاء من الرسوم الجمركية والحصول لحفز الاستثمار والتجارة في تلك البلدان لم يتم بعد. وما لم تستطع أقل البلدان الحصول على المزيد من الموارد والوصول إلى الأسواق المفتوحة فلنما - بما فيها نيبال والعديد من البلدان الأفريقية - سوف تفشل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف برنامج عمل بروكسل.

وتعاني البلدان النامية غير الساحلية من العوائق الجغرافية، وما يصحب ذلك من عدم الوصول إلى الموارد البحرية، ومن التكاليف المرتفعة للنقل والممر. وذلك يحرمها من العديد من وسائل البقاء كما يحرمها من مميزات التجارة المقارنة. ونأمل بحماس أن يحصل برنامج تنفيذ عمل الماني على الدعم الكامل من جيران العبور وشركاء التنمية لتخفيف من صعوبات البلدان النامية غير الساحلية.

ينبغي تنفيذ برنامج عمل بربادوس بكل جدية لمساعدة البلدان الجزرية الصغيرة النامية على معالجة مشكلاتها الفريدة. وقد طالبت البلدان النامية، ولفترة طويلة،

الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. وتدابير التحقق المتعلقة بحظر الأسلحة النووية والكيميائية لا تزال ضعيفة. ويجب علينا أن نتخذ خطوات عاجلة لإنعاش عملية نزع السلاح باعتبارها بندا ذا أولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة.

إن من دواعي القلق أن حوالي ٨٠٠ مليون نسمة تقريبا يعانون من الجوع، وما يزيد عن خمس سكان العالم يعيشون بدخل يقل عن دولار واحد يوميا، ويوجد ثلثاهم تقريبا في آسيا. كما أن عمق الفقر رهيب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. والأمم المتحدة تستحق الثناء لقيامها بجمع المجتمع الدولي على الموافقة على الأهداف الإنمائية للألفية، وتوافق آراء مونتيري، وبرنامج جوهانسبورغ للتنفيذ وغير ذلك من الاتفاقات لمعالجة التحدي الإنمائي. وبالفعل، في السنوات القليلة الماضية تراجع الفقر والجوع تراجعاً هامشياً. وانخفض معدل وفيات الأطفال وتحسنت عملية تسجيل الطلاب في المدارس، بقدر ضئيل. وهناك مزيد من الموارد المتاحة الآن لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل، ومنذ العام الماضي كان هناك اتجاه تصاعدي في المساعدة الإنمائية.

وبالرغم من ذلك، فإن تنفيذ تلك الاتفاقات لا يزال بطيئاً بشكل يتعارض مع الضمير الإنساني، ولا يزال التقدم غير كاف كلية. ومن أجل الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية ستحتاج الدول النامية إلى مساعدة إضافية تبلغ ٥٠ بليون دولار سنوياً، ولكن التعهدات الإضافية قلما تصل إلى ثلث هذا الرقم. ومبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تسير ببطء شديد، بينما لا تزال البلدان المثقلة بالديون تترنح من الألم المبرح لأعباء الديون غير المحتملة. يجب ألا نسمح للبطء في الاقتصاد العالمي أن يثبط من عزيمتنا أو يعيق تقدمنا.

إن حولة الدوحة للتنمية - وهي محور جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - قد انهارت في كيانها.

المتعلق بالإصلاحات في الأمم المتحدة. ونرى أن الإصلاح عملية وليس حدثاً. ولذلك، يتعين بذل الجهود المستمرة ليس لتحسين عمليات صنع القرار فحسب، ولكن أيضاً لتحسين آليات تنفيذ القرارات.

لقد ظللنا نركز منذ فترة طويلة، على تقليص جدول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي كسبيل لإصلاح هذين الجهازين الأساسيين. وهذا في الحقيقة أمر هام. ولكن سوف لن يكون بمقدور هذين الجهازين تطوير قاعدة قوية أساسية لتحديدهما حتى يتم تنفيذ قراراتهما بشكل مناسب، فتحدث تغييراً إيجابياً في حياة الناس. وهذا يجب أن يكون محط تركيزنا المتزايد في الأيام المقبلة.

ما زال موضوع إصلاحات مجلس الأمن معروضا على جدول أعمال المجتمع الدولي منذ ما يزيد على عقد من الزمن. وبينما تم تحقيق بعض التقدم المتواضع في إضفاء الديمقراطية على عمل المجلس، فإنه ما زال غير تمثيلي وغير مواكب للزمن. وتناشد نيال جميع الدول أن تبدي المرونة وروح التواؤم، من أجل إزالة العقبات التي اعترضت طريقنا وأحبطت جهودنا من أجل إصلاح المجلس.

أخيراً، ننظر نيال بعين الرضا إلى اقتراح الأمين العام الرامي إلى إنشاء فريق رفيع المستوى ليقدم اقتراحات للإصلاح. ونرى أنه ينبغي للفريق أن يكون تمثيلاً وأن يعبر عن القواعد والمصالح المختلفة التي من واجب الهيئة العالمية معالجتها. وبينما ينبغي للفريق أن يكون حراً في صياغة توصياته القائمة على علم بالأمور، يتعين عليه أن ينخرط في اتصالات تفاعلية شفافة ومفتوحة ومنتظمة مع الدول الأعضاء، التي على هذا النحو لن تفاجأ بأي توصية من توصيات الفريق. وهذا فقط سوف يضمن نجاح الإصلاحات.

بإجراء تحول في النظام المالي الدولي لجعله عادلاً في جوهره وأكثر تمثيلاً ولتعزيز شرعيته. وهذا التغيير أساسي لإعطاء البلدان الفقيرة الحق في تقرير مصيرها. وللأسف لم يتحقق الكثير في ذلك المجال حتى الآن.

سيظل إيجاد عالم أفضل مستعصياً علينا إن فشلنا في تحقيق الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعدالة والحكم الرشيد للبشر العاديين في جميع أنحاء العالم. وستظل المساعدة الإنسانية أولوية في مساعدة الضعفاء في وقت حاجتهم الشديدة. ونيال تقدر حقيقة أن الأمم المتحدة تعزز حقوق الإنسان، والعدالة، والحكم الرشيد، وتوفر المساعدة الإنسانية في كافة أنحاء العالم.

إننا نؤيد الأمم المتحدة في مساعيها لإحداث تقدم في التوازن بين الجنسين داخل المنظمة وخارجها في المجتمع العالمي. والدور الملموس للأمم المتحدة بصفتها مدافعاً عن العدالة ومروجاً لها وللحكم الرشيد فيفرادى البلدان وفي العالم الأوسع يجد تأييداً من بلدي. ونحن نشعر بألم شديد عندما لا تستخدم محافل الأمم المتحدة لوضع السياسات، بل للمناورات السياسية، فتجر إلى خلاف لا لزوم له.

ونالت الأمم المتحدة عبارات الشناء بوصفها الوكالة الرئيسية لتقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين من الناس الذين أضرت بهم الحروب والصراعات والكوارث. وعملت جاهدة لحماية اللاجئين وإعالتهم وإعادةهم إلى أوطانهم. وتثني نيال ثناء عاطراً على مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والوكالات الأخرى على مساعدتها في العناية بما يقارب ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ بوتاني، ونحن نشجعها على الإبقاء على دعمها حتى يعود اللاجئين إلى بوتان.

ووجود أمم متحدة قوية سيكون أمراً حيويًا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الأخرى الواردة في إعلان الألفية. ولهذا فإن نيال ترحب باقتراح الأمين العام

ويتعين على المجتمع الدولي أن يعيد تشكيل الأفكار القائمة المتمثلة في المساواة السياسية والعدالة الاجتماعية والحرية، وأن يعيد تصميمها في مشروع سياسي متماسك وقوي بما فيه الكفاية لعالم تمارس فيه السلطة على نطاق يتخطى الحدود الوطنية وتتقاسم فيه شعوب العالم المخاطر.

وعندما نتحدث عن الأهداف الإنمائية للألفية، إنما نتناول مستقبلنا المباشر، وبالتالي نتحدث عن أطفالنا. فالأطفال أثمن كثر ويستحقون أقصى آيات الحب والاحترام، وهم يوهبون لكل جيل من الأجيال كتحد لحكمته وإنسانيته. ويعتمد رفاه أطفال العالم بشكل كبير على التدابير المتخذة من قبل الدول لدعم ومساعدة العائلات على الوفاء بوظائفها المتمثلة في إعطاء الحياة وفي عملية التكوين.

ومن المثير أن نشير إلى أن الجمعية العامة عندما أنشأت في ١٩٤٦ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، كانت لفظتها المختصرة تُفهم بمعنى صندوق الأمم المتحدة الدولي "لطوارئ" الأطفال. وبالرغم من تغير المعنى، فإن نفس المعنى القديم ينطبق الآن على الحالات التي يكون فيها الأطفال غير مرحب بهم، ويُداس فيها على حقوقهم وتُغفل فيها محتتهم. إنها حالة طوارئ حقيقية يتعين معالجتها بسرعة إذا ما أردنا الحفاظ على المجتمع.

وفي هذا الصدد، يكرر وفدي التأكيد على الأهمية المحورية للتعليم. إلا أن التعليم يجب ألا يستلزم معرفة المعلومات فقط ولكن المعرفة ذات الاتجاه. وبينما يمكن لشبكات وسائط الإعلام العالمية واتصالات الأقمار الصناعية أن تشجع التنوع الثقافي الذي يتخطى الحدود الوطنية فإنه ينبغي لها أيضا أن تسعى إلى حماية الهويات الثقافية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذ في هذه الجلسة آنفا، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة مغليوري (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يخاطب وفدي فيها الجمعية تحت رئاستكم، اسمحوا لي أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئتك، أنتم وأعضاء المكتب الآخرين.

عندما التزم رؤساء وحكومات العالم خلال مؤتمر قمة الألفية بتحقيق أهداف قابلة للقياس بحلول سنة ٢٠١٥، لم يفكروا في هذا الأمر باعتباره مسألة إلهامية فحسب، ولكن باعتباره أيضا مسألة قابلة للتطبيق من الناحية العملية.

وبقاء ١٢ عاما قبل ذلك العام المحدد، فإن وفدي يكرر التزامه بالأهداف الإنمائية للألفية، ويؤمن بجدواها العملية بوصفها أداة من الأدوات الفعالة للتعبعة السياسية لصالح المهمشين، ويؤيد تماما دعوة الأمين العام للدول "أن تمعن النظر على الأقل في 'تركيبة' المؤسسات الدولية الحالية..." (A/58/323، الفقرة ٩١).

إن الكفاح من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية كفاح من أجل عولمة الأخلاق والمساواة والإدماج والأمن البشري والديمومة والتنمية. ولا يمكن توفير هذه الفوائد من خلال قوى السوق إلا بإيلاء الاهتمام للحفاظ على الموارد البشرية والاجتماعية والبيئية وتعزيزها. ينبغي قياس كفاءة التجارة الدولية والنظم المالية من خلال إسهامها الفعال في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعليه، فإن التحدي يكمن في إيجاد إطار فعال من القواعد والمؤسسات من أجل حكم أقوى محليا ووطنيا وإقليميا وعالميا، لضمان تسخير العولمة لخدمة الناس وليس من أجل الربح فقط.

ويفهم الكرسى الرسولي أن الأهداف الإنمائية للألفية، المعروفة بتركيزها التفضيلي على الفقراء، ليست هدفا عابرا لغرض محدود، ولكنها مهمة دائمة والتزام دائم. وتلك الأهداف قابلة للتطبيق من الناحية التقنية، إذا وضع كل الناس، الذين هم أصحاب المصلحة ومحط اهتمام هذه الأهداف، في صميم التفكير الاقتصادي والكيان الهيكلي لجميع المنظمات الدولية، بما في ذلك المنظمات الدولية التي تعالج الشؤون المالية والتجارية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذين البندين.

لقد كانت مناقشتنا المشتركة بشأن البند ١٠ من جدول الأعمال، "تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة"، والبند ٦٠ من جدول الأعمال، "متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية"، ممتعة وواسعة النطاق، على حد سواء. وتوضح مشاركة ٦٨ مثالا في المناقشة، بمن فيهم ممثلون شاركوا بالنيابة عن مجموعات من الدول والمنظمات الإقليمية، أن آراء مجموعات واسعة النطاق من الدول الأعضاء والمنظمات قد تم التعبير عنها في المناقشة.

وكان من الواضح في المناقشة أن المعلومات التي قدمها الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة وعن متابعة مؤتمر قمة الألفية، وبيانه الذي أدلى به في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وركز فيه على أعمال المنظمة، قد استعرضت وقيمت بعناية، وبذلك جاءت التعليقات على هاتين المسألتين اللتين حظيتا بالأولوية، وافية بالمعنى ومقنعة. وأعلم أي أتكلم بالنيابة عنا جميعا في شكر الأمين العام على تقريره وبيانه، الذي قدم توجيهها هاما لمناقشتنا.

لقد أصبح إصلاح الأمم المتحدة مسألة لها أهمية جوهرية وقضية حاسمة يتعين على المنظمة أن تتصدى لها، وكان أحد القضايا التي ركزت عليها المناقشة بصفة خاصة،

فالثقافات الوطنية والأصلية يجب أن تزدهر جنبا إلى جنب مع الثقافات الأجنبية.

إن إفقار المرأة ومختلف الأشكال التاريخية لتهميشها أدت إلى حرمان الجنس البشري من موارد لا حصر لها. والاستجابة المبهجة لهذه المشكلة هي الزيادة التدريجية في مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي. ومع ذلك فإن عدد ساعات العمل غير المدفوعة للمرأة ما زال مرتفعا، ومعظم قوانين عمل الدول لا تعترف بالأهمية الحيوية للعمل في المنزل أو توفير العناية فيه.

وبما أن الظروف الضرورية للسلام عسيرة المنال، فإن وفدي يشعر بقلق بالغ إزاء الأمن والإرهاب. وكان من الأعراض الجانبية غير المرغوب فيها للتقدم التكنولوجي والعولمة الاقتصادية الزيادة الهائلة في الاتجار بالبشر، ولا سيما بالنساء والأطفال، مما فرخ الجرائم المتعلقة بالمخدرات، وأطلق عنان الاتجار بالأسلحة وغذى جريمة الشارع والحرب الأهلية. وفي المناطق المتأثرة بالركود الاقتصادي، أدت برامج التعديل الهيكلي إلى انهيار خدمات الدولة.

ويصبح التدهور البيئي المزمع حالة الطوارئ الصامتة في الوقت الراهن. إن الاستغلال غير الحكيم للموارد الطبيعية يؤدي إلى تناقص التنوع الأحيائي وإلى تناقص الغابات. ولسوء الطالع، أن معظم التكاليف يتحملها الفقراء، بينما يكون أغنياء العالم أكثر المستفيدين.

ويدرك وفدي، فوق كل ذلك، أنه في سبيل تجسيد الأهداف الإنمائية للألفية، تبذل منظومة الأمم المتحدة جهودا دؤوبة لتوجيه الحكومات، بمساعدة المجتمع المدني، لوضع آليات تجعل المعايير الأخلاقية وحقوق الإنسان ملزمة للدول والشركات والأفراد. وبهذه الطريقة، تساعد الاتفاقات المتعددة الأطراف على إنشاء أسواق عالمية تتوافق مع التنمية البشرية.

بصفتها أعضاء دائمين في المجلس، ينبغي النظر في منحها العضوية. وتم التأكيد أيضا على أن الحقائق الجغرافية السياسية الجديدة والتمثيل الجغرافي الأفضل في المجلس مسائل رئيسية يتعين إيجاد حلول لها.

وفيما يتعلق بتنشيط الجمعية العامة، هناك اتفاق عام على أن من الضروري زيادة ترشيد جدول أعمالها ودمجها، وقُدِّم عدد من المقترحات بشأن النهج التي يمكن أن تتخذ. وكان فحشنا إزاء قرارات الجمعية أيضا موضوعا لبعض التعليقات المثيرة للتفكير. ودُعينا، بصفة خاصة، إلى التفكير فيما إذا كانت الطريقة التقليدية التي نقدم بها قراراتنا، ببعض التغييرات القليلة في بعض الأحيان من سنة إلى أخرى، تؤدي الغرض المنشود منها أو تعكس الحالة الراهنة، وما إذا كانت الطريقة الأفضل للتأثير على الحالة تتمثل في طلب إعداد تقرير آخر، بصورة روتينية، يقدمه الأمين العام. وقُدِّم اقتراح بضرورة أن ننظر في إمكانية إصدار القرارات مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات، ووقف بعض مبادراتنا أو تغيير مجال تركيزها.

وثُجِّرنا أهمية الجمعية العامة، بصفتها الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة لاتخاذ القرارات وصنع السياسات، على النظر بدقة في مقترحات من قبيل المقترحات التي قدمت في المناقشة. وهذه المسألة تهمني بصفة خاصة كرئيس للجمعية العامة، لأن إعادة تنشيط الجمعية العامة، كما تعلمون، من ضمن أولوياتي، وهي ضرورية أيضا لمهامنا الحاسمة المتصلة بتنفيذ القرارات ومتابعتها.

وهيأت المناقشة أيضا الفرصة لوفود كثيرة لتنشيط التصورات بشأن الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة الأخطار الجديدة والأخطار الموجودة حاليا التي تهدد السلام والأمن الدوليين، من قبيل انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبالرغم من وجود دعم واسع النطاق للجمعية العامة، التي

وهذا أمر مفهوم. وقد علق كثيرون على مسألة الإصلاح في سياق حرب العراق، محتجين بأنها اختبرت بقسوة مبدأ الأمن الجماعي والاعتماد على الأمم المتحدة. وبالفعل تعرضت المنظمة لاختبار قاس خلال السنة الماضية. وأصبح الإصلاح الذي يمكنها من أن تكون في وضع أفضل يسمح لها بمواجهة التحديات الخطيرة، أمرا حتميا، وقد حظي بالتأييد على نطاق واسع.

وطُرحت تعليقات كثيرة بشأن اقتراح الأمين العام الرامي إلى إنشاء فريق رفيع المستوى ليقدم توصيات بشأن إصلاح الأمم المتحدة. وتقوم الدول الأعضاء - حاليا - بالفعل بالنظر في اختصاصات الفريق، وما هو متوقع منه. وسيقت حجة على أن تقرير الفريق ينبغي أن يكون مفاهيميا، يعكس طبيعة التغييرات الجارية في النظام الدولي، والإجراءات الممكنة لمواجهة هذه التغييرات. وكانت الأخطار الأمنية المتصلة بالعولمة، وفجوات التنمية، والتضامن الدولي ونظم الحكم الجيد من بين المسائل التي توقع المتكلمون أن يناقشها الفريق.

وطُرِح عدد من الأفكار بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن، مما يدل على أن هذه المسألة لا تزال تتسم بالأولوية، بالرغم من عدم التوصل إلى اتفاق شامل خلال السنوات العشر الماضية. وجادل البعض بأنه نظرا لأهمية مجلس الأمن الاستراتيجية، ينبغي أن يرحح إصلاحه الخطة السياسية المنفردة لأية دولة عضو. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن إعادة بدء عملية الإصلاح المتوقفة تثبت أن الأمم المتحدة مستعدة للتكيف والتعديل، وهي مستعدة بذلك لتثبيت سلطتها في الشؤون العالمية.

ومن بين الآراء التي أعرب عنها بشأن المسألة المحددة المتصلة بالعضوية في مجلس الأمن، جادل البعض بأن الدول الأعضاء الراغبة في تحمل المسؤولية العالمية، والقادرة عليها،

تنسيق المساعدات، وحماية المدنيين في حالات الصراعات المسلحة، وتقديم المساعدات الإنسانية، ونزع السلاح، وشتى جوانب التنمية.

وإذا ما انتقلنا إلى مؤتمر قمة الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، نجد أن الغالبية أكدت على أن هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به لتحقيق تلك الأهداف. وقد اعتبر تحقيق الأهداف وبلوغ المقاصد المحددة المتفق عليها في الإعلان بشأن الألفية، مسؤولية مشتركة للبلدان المتقدمة النمو والتنمية على حد سواء. وكان الرأي السائد أنه ينبغي بذل جهد مشترك لضمان أن تكون الأهداف الإنمائية محور تركيز العمل الوطني وكذلك العالمي.

وُجّهت مناشدات متواصلة إلى البلدان المتقدمة النمو للوفاء بالالتزامات التي قطعتها، وخاصة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ودعم قيام نظام تجاري أكثر إنصافاً. وتم التأكيد كذلك على أن للبلدان النامية مصلحة ويجب أن تشارك في صنع القرارات الاقتصادية الدولية.

معروض علينا اقتراح للنظر العاجل واتخاذ إجراء بشأنه وهو أن تعمل البلدان المانحة على التوصل إلى اتفاق فيما بينها بشأن وضع مواعيد نهائية للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالتجارة المنصفة، وإعفاء الديون، وتلبية التزاماتها بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك بغية تحقيق الهدف الإنمائي الثامن للألفية. ومعروض علينا أيضاً اقتراح للنظر فيه بشأن إنشاء نظام عالمي للبلدان المانحة للتبليغ عن التقدم المحرز في تحقيق ذلك الهدف.

وقدم اقتراح بأن تقوم البلدان النامية بتوجيه العمليات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية من تعيين أولوياتها الخاصة، وتطوير الاستراتيجيات الملائمة، والتركيز على التنفيذ الفعال لسياسات تخفيف الفقر. وقد رأى البعض أن الحكم الرشيد يمثل أساساً هاماً للمبادرات في هذا المجال.

تشارك بنشاط في معالجة هذه القضايا الخطيرة، جرى التأكيد على ضرورة أن تراعي مبادئها في هذا المجال مراعاة تامة، احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي.

وفي البيئة العالمية الحالية، كان من المتوقع إيلاء اهتمام خاص لتعبئة العمل العالمي لمكافحة الإرهاب، وانعكس ذلك في مناقشة البندين ١٠ و ٦٠ من جدول الأعمال، ووردت الإشارة إلى تعددية الأطراف بصفتها أكثر الأسلحة فعالية في الحرب ضد الإرهاب. وكما هو الحال بالنسبة للنهج المتبع إزاء الأخطار الجديدة والأخطار الموجودة حالياً، التي تهدد السلام والأمن الدوليين، كان الرأي الشائع بصورة عامة أنه لا بد أن يكون وضع استراتيجية مكافحة الإرهاب على الأجل الطويل متوافقاً تماماً مع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، بما في ذلك الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والقانون الدولي. وأكدت وفود كثيرة أيضاً على أنه ليس ثمة مبرر لربط أي دين بمحد ذاته بالإرهاب. وفي هذا الصدد، أعرب عن رأي مفاده أن الأحداث التي وقعت مؤخراً في أجزاء مختلفة من العالم توضح بأنه لا توجد لأي دين مناعة ضد الهجمات الإرهابية.

واستُرعى الانتباه إلى الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها، كأمر يثير بالغ القلق لدى البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا. وطالبت وفود كثيرة بتجديد الالتزام والعمل على منع نقل هذه الأسلحة ومراقبتها، لأنها تؤدي إلى تفاقم الصراعات وعدم الاستقرار السياسي، وتؤثر بصورة خطيرة على الجريمة العنيفة والإجرام.

وحظي بالتأييد اتباع نهج واسع لإزاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقدم البعض مقترحات لتحسين الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة كجزء من هذه العمليات. ومن بين المسائل التي نوقشت في هذا السياق:

وفي نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قممتها الرئيسية. كذلك، تم الإعراب عن الأمل في أن يوفر الحدث حافزا للإصلاحات في الأمم المتحدة.

لقد أجرينا مناقشة وافية ومفيدة. وقد اغتنمت هذه الفرصة لمشاطرة الجمعية العامة آرائي بشأن المسائل الرئيسية التي برزت في مداولاتنا. ولكننا لا نستطيع أن نقف عند هذا الحد. وأحث الجميع على التفكير مليا في التعليقات والمقترحات التي قدمت، وفيما إذا كانت بحاجة إلى المزيد من النظر واتخاذ الإجراءات لتعزيز جهودنا المشتركة، لكي نعمل وفقا لذلك.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أحاطت علما بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الوارد في الوثيقة A/58/1 ؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا المرحلة الحالية من النظر في البندين ١٠ و ٦٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.

إن توافق آراء مونيتري الذي اعتمده المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، يؤيد إنشاء إطار للالتزامات والمساءلة المتبادلة ويكون ملزما لجميع الدول. والحوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي سيجري في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، سيكون حدثا هاما لتركيز الاهتمام من جديد على الالتزامات التي قطعت في مونيتري وللمحافظة على الزخم في هذا المجال. ومن واجبا نحن الدول الأعضاء وكذلك الوكالات الدولية - أن نضمن استمرار الحوار الرفيع المستوى على نحو ما توخاه رؤساء الدول والحكومات في مونيتري، وكما تصوره قرار الجمعية العامة بشأن إجراء الحوار. ولذلك ينبغي أن يتحول التأييد الذي أعرب عنه للحوار إلى المشاركة رفيعة المستوى من قبل العواصم والوكالات.

وقد أشير في المناقشة إلى بعض الجهود المشتركة المبذولة لتحسين إمكانية إحراز تقدم حقيقي في تحقيق مقاصد الأهداف الإنمائية للألفية. وقد لوحظ في هذا المجال أن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد وضعت برنامج عمل متعدد السنوات للفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٧، بغية المحافظة على زخم الالتزامات التي قطعت في العام الماضي في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ. ويؤكد ذلك الأولوية التي أعطيت لنتيجة جوهانسبرغ كمخطط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والمبادرات من هذا القبيل لها أهمية أساسية في ترجمة قرار الجمعية العامة بشأن المتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قممتها الرئيسية إلى واقع ملموس.

وينبغي لمبادرة مجموعة الـ ٧٧ كذلك أن تعزز جهودنا لضمان أن يؤدي الحدث الرئيسي في عام ٢٠٠٥ إلى تحقيق الأهداف الإنمائية في وقتها المناسب. وقد أعرب عن التأييد لذلك الحدث الكبير، أملا في أن يوفر زخما سياسيا جديدا لتحقيق الأهداف التي وردت في إعلان الألفية